



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين: -نوال بن هدوقة

-زوليخة عباش

بعنوان:

دور رقمنة القطاع الضريبي في تحسين فعالية الرقابة الجبائية

(دراسة حالة مركز الضرائب لولاية برج بوعرييرج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ التعليم العالي

عبد السلام عقون

مشرفا

أستاذ مساعد "ب"

خالد حروزي

مناقشا

أستاذ محاضر "أ"

كريم جايز

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا أختتم بحث تخرجي بكل همة، وأهدي عملي هذا إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستتير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والذي الحبيب أطال الله في عمره، وإلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيرة أُمي الغالية حفظها الله وخالتي رحمة الله عليها، وإلى الصديق الذي لم يفلت يدي أبداً "أسامة لحواسة".

إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي، أخص بالذكر الأستاذ المشرف على المذكرة "خالد حروزي"، الأستاذ "صالح بزة"، الأستاذ "فواز هذلي" داعية المولى أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

أهدي إليكم بحثي المتواضع هذا، وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

نوال

إلى الذين قال الله تعالى فيهم "وبالوالدين إحساناً"

سندي وجنتي

أبي وأمي

وعزوتي

إخوتي

زوليخة

شكر وعرّفان

في بداية كلماتنا لا بد لنا من التوجه أولاً بالشكر لله عز وجل الذي وقفنا وأبلغنا الوصول إلى هذه المرحلة العلمية، ومهد لنا الطريق لأن نكون بينكم اليوم لمناقشة مذكرة الماستر.

ولم تكن هذه الورقة والبحث الذي وراءها ممكناً لولا الدعم الاستثنائي من مشرفنا الأستاذ "خالد حروزي"، لقد كان حماسه ومعرفته واهتمامه الشديد بالتفاصيل مصدر إلهام وأبقى عملنا على المسار الصحيح من أول بداية حقيقية لهذا البحث وصولاً إلى قائمة المراجع، وكما نتقدم له بأسمى آيات الشكر والعرّفان بالجميل على أنه تفضل بقبول الإشراف على مذكرتنا.

بالإضافة إلى شكرنا لجميع أفراد عينة الدراسة الذين منحونا الكثير من وقتهم وبذلوا الجهود في سبيل خروج مذكرة بأدق النتائج وأكثرها فعالية.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع رقمنة القطاع الضريبي ودورها في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الرقمنة وواقعها في القطاع الضريبي، وإلى الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الأجزاء المتعلقة بأدبيات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان بغرض الوقوف على ما مدى مساهمة رقمنة القطاع الضريبي في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، من خلال أخذ رأي عينة من المحققين الجبائيين العاملين بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمحورت أساسا في أن رقمنة القطاع الضريبي ساهمت في تحسين فعالية الرقابة الجبائية ولكن بتأثير منخفض، حيث عبر أفراد عينة الدراسة على أن عملية رقمنة القطاع الضريبي عرفت بعض الاختلالات على غرار عدم تكوين المورد البشري بصورة جيدة للعمل وفق الأنظمة الرقمية الحديثة، فضلا عن الصعوبات التي تواجه أعوان الإدارة الضريبية بما في ذلك المحققين الجبائيين بخصوص العمل بنظام SAP.

الكلمات المفتاحية: رقمنة القطاع الضريبي، الرقابة الجبائية، الغش والتهرب الضريبي، مركز الضرائب ب.ب.ع.

Abstract:

This study aims to address the reality of the digitization of the tax sector and its role in improving the effectiveness of tax control. It addressed the concept of digitization and its reality in the tax sector, and the tax control and its role in reducing the phenomena of fraud and tax evasion. To achieve the goal of the study, the descriptive approach was relied upon in the parts. Related to the literature of the study, as for the applied aspect, the questionnaire tool was relied upon in order to determine the extent to which the digitization of the tax sector contributes to improving the effectiveness of tax control, by taking the opinions of a sample of tax investigators working in the tax center of the state of Bordj Bou Arreridj.

The study concluded with a set of results, mainly centered on the fact that the digitization of the tax sector contributed to improving the effectiveness of tax control, but with a low effect, as the study members expressed that the process of digitizing the tax sector experienced some imbalances, such as the lack of good training of the human resource to work according to modern digital systems, as well as About the difficulties facing tax administration personnel, including tax investigators, regarding working with the SAP system.

Key words : Tax Sector Digitization, Tax Control, Tax evasion and tax fraud, Tax Center B.B.A.

الصفحة	العنوان
-	إهداء
-	شكر وعرهان
II	ملخص الدراسة
II	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
II	فهرس الأشكال
VI	فهرس الملاحق
أ	مقدمة
05	الفصل الأول: الأدببات النظرية للرقمنة والرقابة الجبائبة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الرقمنة ودورها في تحسين فعالبية العملية الرقاببة
06	المطلب الأول: رقمنة القطاع الضرببي
13	المطلب الثاني: الرقابة الجبائبة كألبية لمحاربة الغش والتهرب الضرببي
28	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
28	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
29	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنببة
31	خلاصة
33	الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية برج بوعربريج
33	تمهيد
34	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانبية
34	المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانبية
34	المطلب الثاني: مصادر وأدوات جمع الببانات والمعلومات
40	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائبة الوصفبة لعناصر الاستببان

40	المطلب الأول: اختبار الصدق والثبات
43	المطلب الثاني: عرض وتحليل المعلومات
47	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة
52	خلاصة
55	الخاتمة
58	قائمة المراجع
63	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	هيكل الاستبيان	01
37	المحور الأول من الاستبيان "الرقمنة في القطاع الضريبي"	02
38	المحور الثاني من الاستبيان "الرقمنة كألية لتحسين فعالية الرقابة الجبائية"	03
39	ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي	04
39	عدد الاستبيانات الموزعة، المستبعدة، والمستردة الصالحة للدراسة	05
40	اختبار درجة الثبات	06
41	توزيع فئات المتوسط الحسابي ودلالاتها لمقياس ليكارت الخماسي	07
43	توزيع العينة حسب العمر	08
44	توزيع العينة حسب الرتبة في الوظيفة	09
45	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	10
46	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	11
48	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الاول	12
49	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	13
51	نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية	14

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	توزيع العينة حسب العمر	01
45	توزيع العينة حسب الوظيفة	02
46	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	03
47	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	04

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
63	نموزج الاستبيان	01
68	مخرجات معالجة البيانات الممعة عن طريق الاستبيان باستعمال برنامج SPSS	02
71	وثيقة التربص	03

مَقْدِمَةٌ

يمر العالم في الوقت الحالي بتحديات تكنولوجية كبيرة في ظل ثورة المعلوماتية والأنترنت، مما انعكس على التطور السريع في كافة المجالات وفتح المجال أمام الإدارات الخاصة والعمومية للتطوير من العمل التقليدي إلى الحديث، ولقد حظيت المديرية العامة للضرائب باعتبارها طرفا هاما في القطاع المالي في إنجاز العديد من التحديات في إطار مشروع رقمنة الإدارة الجبائية، وذلك من خلال إضفاء الرقمنة على جميع المعاملات والعمليات الجبائية والتشغيل الآلي لجميع الإجراءات ذات الصلة بفرض الضرائب والرقابة الجبائية... الخ ومن أجل هذا قامت باستحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضرائب تتمثل في: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، جبايتك، وتطمح من خلالها إلى الرفع من الحصيلة الضريبية والحد من الغش والتهرب الضريبي وتطوير الرقابة الجبائية.

1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهمت رقمنة القطاع الضريبي في تحسين فعالية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب

لولاية برج بوعرييج؟

2. الأسئلة الفرعية:

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

هل يبدي المحققين الجبائيين التابعين لمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج ارتياحهم للعمل بالأنظمة

الرقمية الحديثة؟

هل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وفعالية الرقابة الجبائية؟

هل تعد الرقمنة المتغير الأكثر تأثيرا في تحسين فعالية الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية برج

بوعرييج؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

يبدي المحققين الجبائيين التابعين لمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج ارتياحهم للعمل بالأنظمة

الرقمية الحديثة؛

توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وفعالية الرقابة الجبائية؛

تعد الرقمنة المتغير الأكثر تأثيراً في تحسين فعالية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.

4. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، حيث تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة أساسية وهامة لإضفاء الشفافية في التعامل مع شركاء القطاع الضريبي، من مواطنين وهيئات ومؤسسات عامة أو خاصة، فهي تعد شرطاً أساسياً لتعزيز فعالية الرقابة الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف تتمحور أساساً في:

التعرف على موضوع الرقمنة الذي يكتسي أهمية كبيرة بسبب الانتقال من النظام التقليدي إلى النظام الحديث؛

التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية؛

التأكد من أن الرقابة الجبائية ساهمت في التقليل من الغش والتهرب الضريبي من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة؛

الوقوف على مدى رضا الأعوان المحققين التابعين لمركز الضرائب لولاية ب.ب.ع على ظروف العمل ضمن الأنظمة الرقمية الحديثة.

6. منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة والأهداف المسطرة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والإلمام بكافة جوانب الموضوع اعتمدنا على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: حيث تم التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها، كونه المنهج الأنسب؛

منهج دراسة الحالة: في الجانب التطبيقي من الدراسة وتتمثل دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعرييج ودور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، حيث تم توزيع استبيان على عينة المحققين الجبائية العاملين بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.

7. حدود الدراسة:

تم اعداد هذه الدراسة ضمن الحدود الأربعة (04) التالية:

✚ **الحدود الموضوعية:** إن موضوع هذه الدراسة يصب أساساً حول معرفة دور وتأثير الرقمنة كمتغير مستقل في تحسين فعالية الرقابة الجبائية كمتغير تابع؛

✚ **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الاستبائية والتي بدأت من الخميس 02 ماي 2024 إلى غاية 25 ماي 2024؛

✚ **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بدور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، وقد تم إجراء هذه الدراسة في مركز الضرائب بولاية برج بوعرييج أين تم توزيع ونشر الاستبيان على مجموعة من الموظفين التابعين لمركز الضرائب بولاية برج بوعرييج (محققين جبائيين)؛

✚ **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة في موظفي أعوان المصلحة الرئيسية للرقابة والمصلحة الرئيسية للتسيير أين تم توزيع الاستبيان عليهم.

8. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي، نوجزها فيما يلي:

✚ ارتباط موضوع البحث بتخصصنا "محاسبة وجباية معمقة" والرغبة في محاولة الربط بين الواقع العملي والنظري فيما يخص دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية؛

✚ الميل الشخصي والاهتمام بالموضوع الرغبة في دراسته والتعرف على حيثيات، كونه موضوع العصر؛

✚ إبراز مدى تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب بولاية برج بوعرييج؛

✚ الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول الموضوع وجعله مرجعاً للأبحاث المستقبلية.

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الرقمنة ودورها في تحسين فعالية العملية الرقابية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتم من خلاله تناول الدراسة الميدانية والتي تمثلت في استبيان تم توزيعه على عينة من المحققين الجبائيين التابعين لمركز الضرائب بولاية برج بوعرييج، حيث تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني الدراسة الميدانية بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين، متبوعة بجملة من الاقتراحات المقدمة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للرقمنة

والرقابة الجبائية

تمهيد:

تعتبر الجباية من أهم مصادر التمويل للخزينة العمومية في أغلبية الدول فزيادة الحصيلة الضريبية تؤدي إلى ارتفاع المشاريع الحكومية وزيادة النفقات الحكومية في سبيل تطوير الدولة في مختلف القطاعات، كما أن انخفاضها يعود بالسلب على الدولة، وتؤثر كذلك على تقدم شتى القطاعات، إذ تعد ظاهرة التهرب الضريبي من أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية، حيث تؤدي إلى فقدان الدول لجزء كبير من إيراداتها، الأمر الذي أدى بالإدارة الضريبية إلى ضرورة مكافحة هذه الظاهرة من خلال تطوير آليات الرقابة و تعزيز الشفافية في العمل، و في هذا السياق أحدثت الرقمنة تغييرات جوهرية في طرق و أساليب العمل الضريبي، ما من شأنه المساهمة في الحد من الغش والتهرب الضريبي مما يتيح للإدارة الضريبية فرصا كبيرة لتحسين كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية مما ينعكس إيجابيا على تحصيل الإيرادات وتعزيز الامتثال الضريبي، و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الرقمنة ودورها في تحسين فعالية العملية الرقابية؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الرقمنة ودورها في تحسين فعالية العملية الرقابية

تعتبر رقمنة القطاع الضريبي وسيلة فعالة في تطور النظام الضريبي لكونها حاليا أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تساعد في زيادة الرقابة الجبائية من أجل محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي وتحسين العلاقة وتقريب إدارة الضرائب من المكلفين.

المطلب الأول: رقمنة القطاع الضريبي

لقد شهد العالم تطورات كبيرة أهمها تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا بإدخال بعض الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهد جديد لم يسبق له مثيل في مجال العصرية، إذ أن استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية أصبح ضرورة ملحة نتيجة وجود الإدارة الجبائية ضمن محيط يطبعه التعامل الإلكتروني والتواصل عن بعد نتيجة الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي والاستفادة من الخدمات التي توفرها عملية الرقمنة.

أولاً: ماهية الرقمنة

كانت ومازالت الرقمنة أحد أهم عوامل التطور الرقمي، مما ساهمت في تعزيز التواصل بين الأفراد والمؤسسات وهذا ما سنتناوله ونتطرق إليه أولاً.

1. نشأة الرقمنة:

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في المرافق ومؤسسات المعلومات لتسيير الأنشطة المكتبية لتحقيقها نتائج مرضية وذلك في مجال الفهرسة الإلكترونية والإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية في يوليو 1994.

والهدف منها جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنت ولتصل إلى أوسع الحدود وجاءت بعد عدة اجتماعات من أهمها اجتماع بروكسل سنة 1995 يشمل إقامة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

انتقلت بعدها إلى أوروبا باسم ذاكرة ميموريا بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأكسفورد تاست أرشيف ومعهد تولون وبعدها بعدة دول متقدمة من خلال مشاريع عملاقة للمكتبات الرقمية، إلا أن العديد من الباحثون والمتخصصون في مجال المكتبات الرقمية اختلفوا في التسميات ولكن يبقى جوهرها واحد وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات.

ومن هنا كانت انطلاقة الرقمنة، ونظرا لما توفره هذه الأخيرة من فعالية في إنجاز المهام وتبسيط الإجراءات (تقليل الوقت والجهد، تعزيز النتائج)، فقد توسع استخدام الرقمنة لتشمل حاليا غالبية

القطاعات إن لم يكن جميعها ومن خلال دراستنا الحالية سنحاول تناول الرقمنة ضمن القطاع الضريبي، وهذا من خلال الوقوف على أهم المميزات والخصائص التي أضافتها الرقمنة للقطاع الضريبي وخصوصا في مجال الرقابة الجبائية.

2. مفهوم الرقمنة وأهميتها:

تعد الرقمنة أحد أهم التطورات التكنولوجية في العصر الحالي إذ هي عملية أساسية في تحول واستخدام التقنيات الرقمية والتكنولوجية الحديثة في تنظيم وإدارة الشؤون والذي جعل منها محورا ذا كفاءة وفعالية في جميع القطاعات.

أ. مفهوم الرقمنة:

- "عرفت الرقمنة على أنها تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، كأن نقوم بتحويل الملفات الخاصة بالمسار المهني للموظف في الشكل الورقي إلى ملف إلكتروني ثم تخزينه في جهاز الكمبيوتر أو في السحابة الرقمية ثم يتم ربط الهيئات الإدارية بواسطة الانترنت وإتاحة المجال لكل جهة حسب اختصاصها في إمكانية اطلاعها على ملف أي موظف إن استدعى الأمر لذلك".¹

- وتشير شارلوت بيرسي إلى الرقمنة على أنها: "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي" ويقدم دوج هودجز مفهوما آخر تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه: "الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل: مقالات الدوريات، والكتب، والمخطوطات والخرائط إلى شكل رقمي".²

- "وتعرف كذلك بأنها قدرة الدولة وشعبها في استخدام التقنيات الرقمية لتوليد ومعالجة وتبادل المعلومات كما أن مفهومها يرتبط بالمفهوم الذي يصف كل من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتبني الجماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".³

ومنه نجد بأن الرقمنة هي عملية انتقال من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يحتوي على استخدام التكنولوجيا الرقمية وهذا التحول يمكن تطبيقه على مختلف المجالات والقطاعات.

ب. أهمية الرقمنة:

¹ ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 1034.

² احمد فرج احمد، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009، ص 25.

³ ماجدة عبد الشافي محمد، الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بنها، المجلد 09، العدد 01، مارس 2023، ص 1259.

إن الاهتمام بالرقمنة سيعطي الإدارة دفعة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها حيث يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن عصرنة الإدارة تحمل أبعادا اقتصادية، حيث أن الأموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الورق ويمكن أن توظف لجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية، وفي هذا الشأن يقول الخبير الاقتصادي والوزير الأسبق بشير مصطفى أن¹ : "تنمية مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها بشكل فعال سيدفع نحو الدخول إلى إدارة فعالة قوية لتنظيم وترشيد أعمالها".

ويرى أن الهدف من عصرنة ورقمنه الإدارة هو الوصول إلى إدارة إلكترونية إلى جانب تسهيل حصول المواطن على وثائقه في وقت زمني وجيز ونجد أيضا من أهميتها:²

- تقليل كلفة الإجراءات وما يتعلق بها من عمليات؛
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات؛
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخلص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة؛
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء؛
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان؛
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.³

3. متطلبات الرقمنة:

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة، وفي المقام الثاني العامل البشري المؤهل، وهو مجموع القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة، وكذلك العامل المالي بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني، وعليه يتطلب إنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إيجازها فيما يأتي :

¹ أستاذ متخصص في الاقتصاد، ومحلل ومحاضر في الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية، شغل منصب الوزير المنتدب المكلف بالإحصائيات والاستشراف بين جانفي 2020 وجوان 2020، باحث في جامعة الجزائر، وعين كوزير في حكومة جراد الأولى.

² عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 04، العدد 07، 2017، ص 67.

³ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 63.

أ. المتطلبات القانونية: وتشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل.

ب. المتطلبات التنظيمية والإدارية: تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

ج. المتطلبات التقنية: ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية :

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والأنترنت؛
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية، بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية¹.

ثانيا: واقع الرقمنة في القطاع الضريبي

شهد القطاع الضريبي في الآونة الأخيرة تحولا كبيرا نحو الرقمنة، حيث اجتاحت مكانة في جميع القطاعات ليرتّب عن ذلك إيجابيات جَمَلَة من تحسين كفاءة وفعالية الإجراءات الضريبية وتحسين دقة البيانات، فقد أصبحت أداة أساسية لتطوير وتحديث أنظمة الضرائب والإدارة الضريبية، كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الرقمنة جاءت ضمن سلسلة من الإصلاحات عرفها القطاع الضريبي نذكرها تاليا كما يلي:

1. الجانب التشريعي :

تميز النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح بالآتي:

- تعقد النظام الضريبي نتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية؛
- عدم مرونة النظام الضريبي؛
- الغش والتهرب الضريبي، فقد دفع الضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف إلى تهرب هذا الأخير من دفع الضريبة سواء بصفة كلية أو بصفة جزئية.

¹ حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، المتطلبات والعوائد -تجارب دولية-دروس وعبر المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة الجزائر، المجلد08، العدد01، 2020، ص47.

وعلى ما سبق ذكره جعل الضريبة أداة ممتدة، مما ارتكز مضمون الإصلاحات الضريبية التي عرفتها الجزائر سنة 1992 على استحداث ثلاثة ضرائب جديدة وهي: الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، وتتمحور الأهداف المرجوة من إعادة هيكلة النظام الجبائي في:

- تبسيط وعصرنة النظام الجبائي من خلال تصميمه بشكل بسيط ومرن وبعيد عن التعقيد وكثرة الرسوم والضرائب والنصوص التشريعية بغية تحقيق شفافية وعدالة وفعالية الإدارة الجبائية؛
- قمع الغش والتهرب الضريبي.¹

2. عصرنة القطاع الضريبي من خلال إعادة الهيكلة:

عرفت الإدارة الضريبية إصلاح شامل لهياكلها الجبائية توجت بأحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية وهي مديرية كبريات المؤسسات، المراكز الضريبية، والمراكز الضريبية الجوارية في إطار تعميم مفهوم الشباك الجبائي الوحيد بهدف توحيد الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة في شباك وحيد.

أ. **مديرية كبريات المؤسسات:** أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، وقد تم افتتاحها بتاريخ 02 جانفي 2006، وتقوم أساسا بتسيير الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها حاليا 2 مليار دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر، ومجمعات الشركات.²

ب. **المراكز الضريبية:** تعتبر المراكز الضريبية مصلحة عملية جديدة تابعة لمديرية الضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة بالنسبة للمكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

ج. **المراكز الجوارية الضريبية:** يمثل إطلاق المركز الجوارية للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها، تعتبر المراكز الضريبية الجوارية بدورها مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب وتختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية

1 شلالى عبد القادر، عمارة منال، محمد هاني، أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة البويرة، 18-19 ابريل، 2018، ص06.

2 تبت عامر، عصرنة الإدارة الجبائية وأثرها على أداء النظام الجبائي الجزائري، مركز ضرائب برج بوعريبيج، 11 ماي 2023، ص03.

وتحصيل الضرائب بالنسبة لفئة واسعة من المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الوحيدة الجزافية.¹

3. رقمنة القطاع الضريبي:

عصرنة القطاع الضريبي هي عملية شاملة تهدف إلى تحديث وتطوير أنظمة وإجراءات العمل الضريبي لمواكبة التطورات الحديثة، فدخل الرقمنة جاءت كمنقولة نوعية وتحولا جوهريا في مسيرة الإصلاح والعصرنة مقارنة بالماضي حيث كان القطاع الضريبي يعتمد بشكل كبير على الإجراءات والعمليات الورقية واليدوية، وبالتالي فقد مثلت نقطة تحول نحو تطوير هذا الأخير وتعزيز كفاءته. تعتبر إدارة الضرائب طرف معني في القطاع المالي فقد باشرت في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها وتبسيط إجراءاتها و تحسين آدائها، وعلى هذا الصعيد وضعت تنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة و الارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها، ولقد سعت من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية تركز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال.

أ. تعريف النظام المعلوماتي الجبائي:

- عرف على أنه: "هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها".²

- ويعرف أيضا بأنه "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل السندات والمعطيات الجبائية، والتي تعتبر مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية وبالتالي فنظام المعلومات الجبائي يتكون من بيانات جبائية ومعلومات جبائية".³

¹ وسان أحمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 17، جانفي 2017، ص 69.

² الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب <http://www.mfdgi.gov.dz> تم الاطلاع 2023/12/05.

³ خير الدين شراطي، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص 397.

ومنه فإن النظام المعلوماتي الجبائي هو مجموعة الأنظمة والتقنيات التي تستخدمها الإدارة الضريبية من خلال تسهيل العمليات الضريبية كالتسجيل والتصريح.

ب. أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي:

يهدف النظام المعلوماتي الجبائي إلى أهم النقاط وهي:

- تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأعمال التي تتوفر عليها هؤلاء؛
- اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛
- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وألية؛
- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.¹

ج. الهياكل الرقمية الجبائية في الجزائر:

- **نظام SAP:** يمثل نظام **sap** في الأصل اسما لشركة تحمل هذا الاسم، وهو اختصار للأنظمة والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات، انشأت عام 1972 في ألمانيا والهدف منها كان إيجاد إصدارات برمجية خاصة بالإدارة، وذلك من أجل ربطها ببعضها البعض وفق نظام واحد من أجل الارتقاء في أعمالها وكفاءتها في آدائها، وذلك للاستغناء عن أنظمة وبرمجيات عديدة تكون مختلفة في خصائصها.²

- **منصة جبايتك:** لتجسيد مشروع عصرنة قطاع الضرائب قامت مديرية العامة للضرائب بالاستعانة بمكتب الاستشارات الإسباني (Indra sitema) من أجل إنشاء نظام معلومات جبائي من نوع (**sap- system application and product**) الذي يشكل أحد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الجبائية، وهو نظام يسمح بالتصريح والدفوع عن بعد عبر رابط: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz> ويعتبر فضاء خاص ومؤمن مرتبط بنظام المعلومات، تم

¹ قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 240-241.

² روبال نورالدين، تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2020-2021، ص 38-39.

إطلاقه رسميا في مركز الضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة 4 أبريل 2017، ليطم تعميمه على باقي مصالح الإدارة الجبائية ابتداء من ديسمبر 2018.¹

- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: سنعرّفه عبر النقاط التالية:
- بوابة معلوماتية ضريبية: يعد الموقع الإلكتروني للمديرية بوابة رئيسية لتقديم المعلومات والخدمات الضريبية للمكلفين، وأيضا يوفر معلومات شاملة عن النظام الضريبي، التشريعات، الإجراءات، والأنواع المختلفة للضرائب؛
- قناة اتصال وتواصل: يمثل الموقع قناة اتصال بين المديرية والمكلفين بالضرائب، كما يتيح للمكلفين تقديم استفسارات وانشغالات للحصول على الردود والمعلومات المطلوبة؛
- منصة الخدمات الإلكترونية: يوفر الموقع خدمات إلكترونية للمكلفين كالتصريح والدفع عن بعد وذلك عن طريق:

- بوابة الإجراءات عن بعد (جبايتك)؛

- بوابة التصريح والدفع عن بعد (مساھمك).

- قناة نشر المعلومات والأخبار: يستخدم الموقع لنشر الأخبار والإعلانات المتعلقة بالمستجدات في المجال الضريبي، ويساعد في توعية المكلفين وإطلاعهم على التطورات الحديثة.
- في مجمل الأمر، يعد الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب مصدرا شاملا ومفيدا للمعلومات الضريبية، ويسهل على المكلفين الوصول إلى الخدمات والمعلومات الضرورية.

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية كألية لمحاربة الغش والتهرب الضريبي

إن المعروف أن الحياة الاقتصادية لأي بلد كان ومهما كانت درجة التقدم إلا وتوجد فيه نسبة معينة من الخسارة على مستوى الحصيلة الضريبية، وتماشيا مع العولمة سعت العديد من الدول ومنها الجزائر إلى عصرنة هياكل الإدارة الجبائية من خلال الرقمنة، فمن خلال رقمنة النظام الضريبي وتحديثه تسهل عملية الرقابة الجبائية كردع لظاهرة التهرب الضريبي الذي يعتبر من أشكال التعدي على الإيرادات العامة للدولة مما له تأثير سلبي على خزينة الدولة.

أولا: ماهية الرقابة الجبائية:

¹ عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتك "دراسة تقييمية"، الملتقى الدولي حول البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كألية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية" الفرص، التحديات والآفاق"، جامعة الوادي، 2022، ص06.

الرقابة الجبائية أمر لا بد منه في أي نظام وهي من الوسائل القانونية التي تم تسخيرها للإدارة الجبائية لردع كل من يحاول المساس بخزينة الدولة ويلحق بها الضرر.

1. مفهوم الرقابة الجبائية:

إن تناول أي موضوع إنما يتطلب تحديد مفاهيمه وفيما يلي نحاول الوقوف على أهم التعاريف التي تناولت بناء مفهوم الرقابة الجبائية:

- "هي فحص لتصريحات وسجلات ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبية"¹.
 - "الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تستعملها الإدارة الجبائية للتأكد من مصداقية البيانات والتصريحات المكتتبه من طرف المكلف من خلال اعتمادها على حق الرقابة والتحقق بموجب القانون"².
 - "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدلّيسية التي ترمي بها إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها"³.
 - "هي عبارة عن مجموعة العمليات المطبقة من قبل المصالح المتخصصة للإدارة الجبائية التي تهدف إلى التأكد من احترام القوانين الجبائية"⁴.
- على ما سبق، يمكن القول إن الرقابة الجبائية هي أداة قانونية ومجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية قصد التحقق من صحة وسلامة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بمجمل مداخيلهم وممتلكاتهم، كما تهدف إلى تصحيح الأخطاء المحاسبية والجبائية للحفاظ على مصالح الخزينة والتأكد من احترام وتطبيق القوانين الجبائية.

2. دوافع الرقابة الجبائية:

¹ أمال حدّاش، ناصر شارفي، أثر النظام الجبائي الالكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد: 08، العدد: 01، ص 175.

² عقوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ص 243.

³ عفّاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، لامية لحيلج، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 07، العدد: 02، ص 236.

⁴ ناصر شارعي، أيوب نجار، دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 02، العدد: 19، ص 50.

من الحالات الشائعة والمنتشرة التي تدعو إلى وجوب تنفيذ الرقابة الجبائية هي:

أ. حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله: بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه، ويفترض أن التصريحات المقدمة صحيحة ما لم يثبت العكس وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات.

ب. محاربة التهرب الضريبي: صعوبة قياس ظاهرة التهرب الضريبي أدت بنا إلى ضرورة وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

ج. محاربة الغش الضريبي: تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تسعى الإدارة من ورائها إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة الغش الضريبي فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في اقتراحات المكلفين.¹

3. أشكال الرقابة الجبائية:

تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال كما حددها التشريع الجبائي وتتمثل فيما يلي:

أ. الرقابة العامة: تتم هذه الرقابة على شكل فحص تمهيدي للتصريحات وهي تنجز دون تنقل للأعوان خارج المصلحة أو إجراء أبحاث خاصة وتتم على مستوى مصالح الضرائب وهي على نوعين:

- الرقابة الشكلية: تتم على مستوى مصلحة الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة

لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وهي تهدف إلى:

• التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة؛

• التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات؛

• محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريحات.

- الرقابة على الوثائق: تعني مجموعة الأعمال المنجزة والتي من خلالها تقوم

مفتشيات الضرائب المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا

¹قوادري محمد، مرجع سابق، ص243-244.

على المعلومات المكونة للملف الجبائي وبصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الأعمال إذ تقارن كل محتويات التصريحات بالوثائق الملحقة به ومجموع المعلومات التي هي بجوزة المصلحة، والتي تتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة على الوثائق وذلك في إطار حق الاطلاع المخول له.

ب. الرقابة المعمقة: ويقصد بها المراقبة التي تتضمن الفحص النقدي للتصريحات الضريبية المكتتبه من طرف المكلفين ومدى تجانسها مع الوثائق والمعلومات التي في حوزة إدارة الضرائب ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الرقابة:

- الرقابة على المحاسبة: هو مجموع العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة ورفض محاسبته والتأكد من مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها؛

- التحقيق المصوب: هذا النوع يسمح لأعوان الإدارة الجبائية بإجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة لمدة تقل عن سنة جبائية؛

- الرقابة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة: هي مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به ويستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخل المصرح بها بالمداخل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف حالة خزينته وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد أسرته.

ج. الرقابة الفئوية: وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومراكز الضرائب وهي تتعلق بمراقبة تصريحات المكلفين الخاصة بالمعاملات التي ترتبط بالعقارات المبنية وغير المبنية فيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية وعمليات الإيجار.¹

ثانيا: ماهية الغش والتهرب الضريبي

¹أمال حداش، ناصر شارفي، مرجع سابق، ص 175-176.

التهرب والغش الضريبي ظاهرة عالمية لم يسلم منها أي بلد، ومن خلال هذا الجزء سوف يتم تقديم مفهوم الغش والتهرب الضريبي وموقف المشرع الجزائري من هذه الظاهرة وأنواعه والأسباب التي أدت إلى خلق هذه الظاهرة.

1. مفهوم الغش الضريبي:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مختلف التعاريف التي تناولت تعريفا للغش الضريبي وهي كالآتي:

- يصف L. Mehl الغش الضريبي على أنه "كل مخالفة لأحكام القانون الضريبي الهدف منها الإفلات من دفع الضريبة أو تخفيض قواعد التأسيس".¹
 - وعرفه DELAHAYE بأن " الغش هو كل مخالفة أو خرق للقانون الجبائي".²
 - إن الغش الجبائي حسب لوسيام مهال هو عبارة " مخالفة عمدية للقانون الجبائي وذلك بهدف الإفلات من الخضوع إلى الضريبة وتقليص وعائها".³
 - يرى M BOUVIER " أن الغش الضريبي هو كل تصرف مخالف للقانون الضريبي الهدف منه الإفلات من الضريبة كليا أو التخفيض قدر الممكن من قيمتها".⁴
- على ما سبق، يتضح أن الغش الضريبي هو: مخالفة إرادية لأحكام والقوانين الضريبية، فقد يتم عن طريق الإخفاء المادي للعناصر المشكلة للمادة الخاضعة للضريبة أو استعمال طرق احتيالية للتلاعب بالعمليات المحاسبية، وهذا لتحقيق هدف وهو التملص من دفع كل أو جزء من المبلغ الواجب دفعه إلى الخزينة العمومية.

2. مفهوم التهرب الضريبي:

¹كشراوي إلياس، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص34.

²عيسى سماعيل، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد 12، 2019، ص576.

³ميدوني سيد أحمد، الإصلاح الجبائي في الجزائر ودور مصالح المراقبة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 63.

⁴دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص44.

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مختلف التعاريف التي تناولت تعريفا للتهرب الضريبي وهي

كالآتي:

- "يعتبر مفهوم التهرب أوسع نطاقا من مفهوم الغش الجبائي فالغش هو التخلص من دفع الضريبة باختراق القوانين بطرق وأساليب يراه المتهرب ملائمة ومناسبة، كما يمكن للمكلف اللجوء إلى عدم دفع الضريبة بدون اختراق نصوص القانون الجبائي وهذا ما يعبر عنه بالتهرب الجبائي، والذي يتكون من ثلاث مفاهيم أساسية وهي:

- التهرب عن طريق وجود ثغرات في التشريعات الجبائية وهو التملص؛
- تهرب منظم من قبل القانون كما الحال بالنسبة للنظام الجزافي؛
- الامتناع عن إنشاء الواقعة القانونية التي يتناولها القانون الضريبي".¹

- "يعرف التهرب الضريبي بطرق مختلفة فمنهم من يرى على أن التهرب الضريبي هو التخلص جزئيا أو كليا من دفع الضريبة، وقد تكون قبل تحقق الضريبة وذلك باستخدام بعض الأساليب التي لا تحقق الضريبة، وذلك بالخلي عن أدائها للخرينة، ومنهم من يرى أن التهرب الضريبي يقع عندما يعمد بعض المكلفين إلى إتباع أساليب الغش والخداع مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي، كما يرى البعض الآخر أن التهرب الضريبي هو عبارة عن التصير المقصود بدفع الضرائب المستحقة قانونا".²

- "يقصد بالتهرب الضريبي أن يحاول المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، دون أن ينتقل عبؤها إلى شخص آخر وفي هذه الحالة لا تحصل الإدارة الضريبية على أية ضريبة".³

- "يعرف التهرب الضريبي في علم المالية على أنه تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة له".⁴

مما سبق، نستنتج بأنه: ظاهرة ضريبية واقتصادية خطيرة، بحيث يستعمل المكلف طرقا وأساليب مخالفة للتشريع بهدف التخلص أو التملص من العبء الضريبي كليا أو جزئيا.

¹ خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص88.

² عوادي مصطفى، رحال نصر، عبدة أنور، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 72.

³ حسينة بن فارس، إشكالية التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلية، 2007، ص19.

⁴ خالد عيادة علميات، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 09، 2013، ص18.

3. موقف المشرع الجزائري من الغش والتهرب الضريبي:

بخصوص المشرع الجزائري لم يتم بذكر تعريف شامل للغش الضريبي، واكتفى فقط بذكر أشكاله في المادة 193-01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حيث تعتبر أعمال تدليسيه إذا كانت:

أ. إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتوجات التي يطبق عليها الرسم على القيمة

المضافة من طرف كل شخص مدين به وخاصة المبيعات بدون فاتورة؛

ب. تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول إما على

تخفيض، أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة، وإما الاستفادة من

الامتيازات الجبائية لصالح بعض الفئات من المدينين؛

ج. القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد في حسابات، أو القيام بتقييد أو إجراء قيد في

الحسابات غير صحيح أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في

المادتين 9 و10 من القانون التجاري، أو في الوثائق التي تحل محلها لا يطبق هذا

الحكم إلا على المخالفات المتعلقة بالنشاطات التي تم إقفال حساباتها؛

هـ. قيام المكلف بالضريبة بتدبير عدم إمكانية الدفع أو بوضع عوائق بطرق أخرى أمام

تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به؛

د. كل عمل أو فعل أو سلوك يقصد منه بوضوح تجنب أو تأخير دفع كل أو جزء من

مبلغ الضرائب والرسوم كما هو مبين في التصريحات المودعة؛

و. ممارسة نشاط غير قانوني يعتبر كذلك، كل نشاط غير مسجل و/ أو لا يتوفر على

محاسبة قانونية محررة تتم ممارسته كنشاط رئيسي أو ثانوي.¹

4. أركان الغش والتهرب الضريبي :

من أجل تحقق ظاهرة الغش والتهرب الضريبي يجب توفر عناصر لإثبات هذه الجريمة:

أ. **العنصر المادي:** يتمثل العنصر المادي في استعمال الطرق التدليسية، حيث لم يحدد

المشرع الجزائري هذه الطرق بصفة دقيقة بل اكتفى بسرد بعض الأعمال التي تعتبر

بمثابة طرق تدليسيه في قوانينه الجبائية على سبيل المثال ومن بين تلك الطرق نذكر

ما يلي:

¹الجريدة الرسمية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محدث 2023، المادة 193-01.

- ممارسة نشاط غير مصرح به؛
 - إنجاز عمليات شراء وبيع بضائع بدون فاتورة؛
 - تسليم فواتير وسندات أو أي وثيقة لا تتعلق بعمليات حقيقية.¹
- ب. **العنصر المعنوي:** يتمثل في القصد الجنائي لدى المكلف ونيته الخاصة لنفسه والتي يقصد بها تقاضي دفع الضريبة، ولا يختلف العنصر المعنوي في جريمة الغش والتهرب الضريبي عن باقي الجرائم العادية والمتمثل في القصد العام.²
- ج. **العنصر الشرعي:** يتجسد الركن الشرعي في نص المواد التي تجرم هذا الفعل وتعاقب عليه عبر العديد من النصوص الجبائية منها نص المادة: 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.³
- د. **العنصر المحاسبي:** تعتبر المحاسبة الوسيطة الأولى التي تلجأ إليها الإدارة الجبائية للتأكد من التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، فالتحقق من مطابقة القيود في الدفاتر المحاسبية مع المستندات والوثائق التبريرية أمر ضروري، ويلجأ المكلفون بالضريبة إلى هذا الشكل من الغش عن طريق عدة طرق تتمثل فيما يلي:
- الغش بواسطة التخفيض في الإيرادات؛
 - الغش بواسطة التضخيم في المصاريف؛
 - الغش الضريبي بواسطة التخفيض في المصاريف.⁴
5. أشكال التهرب الضريبي:
- أ. من حيث شرعيتها اتجاه القانون:
- **التهرب المشروع:** وهو تملص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة التشريع الضريبي القائم ويصنف التهرب الضريبي المشروع إلى نوعين:

¹ عيسى سماعيل، مرجع سابق، ص 577.

² رحال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص 67.

³ طاهر شاوش فاطمة، الغش الضريبي، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2019، ص 286.

⁴ دوداح رضوان، مرجع سابق، ص 46.

- **التجنب الضريبي المقصود من المشرع الجبائي:** قد يلجأ المشرع الجبائي إلى هذا النوع من التجنب من أجل تحقيق أهداف معينة من خلال فرض ضرائب مرتفعة على نشاطات معينة للتقليل من استيرادها وتشجيع المنتج الوطني؛
- **التجنب الضريبي غير المقصود من المشرع الجبائي:** وهنا يستغل المكلف الثغرات القانونية من أجل التهرب من دفع الضريبة.
- **التهرب غير المشروع:** هو تهرب من طرف المكلف بدفع الضريبة نتيجة مخالفته الصريحة لأحكام القانون الضريبي.¹
- ب. **من حيث درجة الغش:**
 - **الغش الضريبي البسيط:** ويتمثل الغش الضريبي البسيط في مخالفات قليلة الأهمية، ومن أهم هذه المخالفات:
 - الامتناع العمدي عن التصريح بالدخل أو عن جزء من الوعاء الضريبي؛
 - الأخطاء أو النقائص المرتكبة عمداً من طرف المكلف في تصريحه.
 - **الغش الضريبي المركب:** هذه المخالفات على عكس سابقتها تتميز بوجود مناورات تدليسيه، عن طريق قيام المكلف بتزييف الحالات القانونية بغرض التخلص الكلي أو الجزئي من العبء الضريبي كتخفيض رقم الأعمال.²
 - ج. **من حيث النطاق الجغرافي:**
 - **التهرب الضريبي المحلي:** يعتبر التهرب الضريبي على المستوى المحلي ذو مفهوم ثنائي:
 - فهو تلك الممارسات غير المشروعة التي تحدث داخل حدود إقليم دولة واحدة، بحيث يكون المكلف في مواجهة السلطات الجبائية لهذه الدولة وهذا من منظور قانوني؛
 - ويتمثل كذلك في استغلال ثغرات ونقص نصوص التشريعات الضريبية الداخلية للهروب من عبء الضريبة وهذا من منظور اقتصادي.

¹ ميمياء بنادي، السعيد خويلدي، العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص461.
² حسينة بن فارس، مرجع سابق، ص21.

- **التهرب الضريبي الدولي:** يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها الأصلي عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضرائب البلد الذي حققت فيه فعلا، إلى بلد آخر يتميز بضغطه الضريبي المنخفض.¹

6. أسباب التهرب والغش الضريبي :

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة وفعالية الإجراءات إلا أنه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي:

أ. **الأسباب التشريعية:** إن الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي ومرجع ذلك إما النقص في التشريع الضريبي، وعدم إحكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون؛

ب. **الأسباب الاقتصادية:** من الأسباب التي تدفع إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع الضرائب مما يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقتطع كجزء كبير من دخله؛

ج. **الأسباب الإدارية والفنية:** تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة سهلت التهرب الضريبي؛

د. **الأسباب الاجتماعية والأخلاقية:** إن نظرة المجتمع في بعض المجتمعات العربية إلى المتهرب نظرة إعجاب وتقدير على اعتبار أن سرقة الخزانة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة على عكس الحال في المجتمعات الأوروبية التي تسعى للوفاء بالتزاماتها الضريبية احتراما منها للالتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء المالية للدولة؛

هـ. **الأسباب السياسية:** إن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد وسياسة الإنفاق العام في الدولة تلعب دورا أساسيا في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة.²

¹مغني ناصر، دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص11.

²خالد عيادة عليما، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، 2013، ص 20.

7. آثار الغش والتهرب الضريبي :

إن للتهرب الضريبي أثارا سلبية جدا بمالية الخزينة من جهة، وعلى المجتمع من جهة أخرى مما يساهم في الحد من التنمية الاقتصادية، لأنه في الأصل تعتبر الضرائب من أدوات السياسة الاقتصادية في البلد ومن بين أهم ما يمكن ملاحظته من نواتج التهرب الضريبي ما يلي :

أ. الوصول إلى الخسارة في الخزينة العمومية وفقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخل المتوقعة من وراء الإيرادات الضريبية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون كطريقة تنتجها الدولة لسد الفراغ المالي الكبير الذي يسببه التهرب الضريبي في الخزينة العامة، هذا ما يقابله اختلال في توازن ميزانية الدولة ويجعلها عاجزة أمام الأعباء والكوارث الاستثنائية التي ستواجهها؛

ب. كبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث نجد أن درجة الامتياز عن المؤسسات المتهربة منها على حساب التي تقوم بواجباتها الضريبية، فالمؤسسات التي تبحث عن تعظيم أرباحها باستعمال الطرق الممكنة، لأنها تجد أن التهرب الضريبي من الوسائل الملائمة لتعظيم أرباحها وبصفة سريعة؛

ج. نقل الأعباء الضريبية بطريقة غير مباشرة إلى أعوان ومكلفين آخرين من نفس القطاع أو من مراكز اقتصادية مختلفة مثل نقلها من المنتجين إلى المستهلكين، أو من الموزعين إلى المنتجين أو غيرها؛

د. غياب الإيرادات الحقيقية للدولة بسبب التهرب الضريبي يؤدي بها إلى زيادة ارتفاع معدلات الضرائب على الملتزمين وبالتالي ارتفاع الأسعار بوتيرة مضاعفة على المجتمع برمته.¹

8. تجارب بعض الدول في الحد من التهرب الضريبي:

سنستعرض باختصار تجربة كل من تركيا وإيطاليا وكولومبيا:

أ. تجربة تركيا: قامت تركيا بوضع خطة شاملة للحد من نطاق الاقتصاد السري وتحسين الالتزام الضريبي وذلك من خلال:

¹مكاحلية محي الدين، لراذي سفيان، مساهمة التدقيق الجبائي في كبح سلوك التهرب الضريبي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01، ص 155-156.

- تخفيض المعدلات الضريبية؛
- تأسيس مجلس للتدقيق الضريبي والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا.
- ب. تجربة إيطاليا: حاولت الحكومة الإيطالية مساعدة أصحاب المشاريع في الاقتصاد السري على الانتقال تدريجيا نحو الوضع النظامي عن طريق تقديم تخفيضات ضريبية وشبه ضريبية لمدة 3 سنوات وهذا ما تضمنه قانون 383 / 2001، حيث يمكن للمعنيين الذين يقررون الإفصاح عن دخولهم غير المصرح بها أن يسددوا ضرائبهم بأثر رجعي وبمعدل حدي يقدر ب 10 % في السنة الأولى، 15% في السنة الثانية و20% في السنة الثالثة، كما تم تخفيض الاشتراكات الاجتماعية المستحقة على أصحاب المشاريع والمتعلقة بالعمال غير المصرح بهم.
- ج. تجربة كولومبيا: اتخذت الحكومة الكولومبية مجموعة من الإجراءات أهمها عفو ضريبي شامل سنة 1994، يسمح بموجبه لأصحاب الأموال المتداولة في الاقتصاد السري بإيداع أموالهم في حسابات مصرفية، دون أن تفرض عليها أية ضريبة ودون مسائلة عن مصدر تلك الأموال وكان الهدف من ذلك هو اجتذاب الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات ودمجها في القنوات الرسمية.¹

ثالثا: تحليل ظاهرة الغش والتهرب الضريبي في الجزائر

تعد الضريبة من أهم الموارد لدى الدولة الجزائرية في تمويل خزينتها العامة، فزيادة الحصيلة الضريبية يعود بالإيجاب على الدولة وذلك التوسع في النفقات الحكومية في شتى المجالات أما انخفاضها يؤدي إلى نقص المشاريع الحكومية ودعمها بالتالي يؤثر عليها بالسلب على تقدم وتطور مختلف القطاعات.

حيث يعتبر التهرب الضريبي من بين أهم وأخطر الأسباب في الجزائر التي تساهم في انخفاض الحصيلة الضريبية وفي ظل ارتفاع عدد سكان الجزائر نرى ضعف الإيرادات المتأتية من الضرائب، إذ يتمثل التهرب على وجه الخصوص في الضريبة على الأملاك والرسم على القيمة المضافة وأرباح الشركات والدخل الإجمالي العام والغرامات القضائية ومختلف أشكال التكاليف المفروضة في الجزائر، وهذا عائد إلى غياب تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية ونقص المتابعات ضد الخاضعين للضريبة المسجلين

¹أمير جازية، مهدي رزيقة، مرجع سابق، ص471.

في البطاقة الوطنية والتحايل والغش من خلال استخدام أسماء مستعارة أو أسماء لأشخاص متوفيين عن طريق التزوير، ومن هذا المنطلق تبرز الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة في الجزائر وحصر أهم طرقها وأسبابها ومناطق انتشارها.

1. أسباب التهرب والغش الضريبي في الجزائر:

يعتبر تواجد التهرب الضريبي نتيجة توفر أسباب معينة والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي المطبق والإدارة الضريبية وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في البلد:

أ. الأسباب المتعلقة بالمكلف بالضريبة: غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف

في حد ذاته والتي تندرج في إطار اعتبارات نفسية وأخلاقية ومالية نذكر منها:

- اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، وبالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد؛
- اعتقاد أن المتهرب من الضرائب إنما هو سارق شريف لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي، وبالتالي فهو سارق شريف يسرق الدولة وهي شخص معنوي، وبالتالي فهو لا يضر بالآخرين كما هو الحال في السارق أو الخائن أو المخالف لنظام المرور؛
- ضعف المستوى الخلفي للأفراد والذي يحفزهم على التهرب من أداء الواجب الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.¹

ب. أسباب متعلقة بطبيعة النظام الضريبي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الضريبي

ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة تنظيم التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي نذكر منها:

- تعقد النظام الضريبي وذلك من حيث تنوع وتعدد معدلات الضرائب والرسوم؛
- عدم استقرار التشريع الضريبي؛²
- ضعف العقاب المفروض على المتهرب يؤثر على التهرب الضريبي؛

¹ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ص155.

²عوادي مصطفى، رحال ناصر، عبدة أنور، مرجع سابق، ص73.

- ضعف الرقابة الضريبية يزيد من ميل المكلف الى التهرب الضريبي.¹

ج. أسباب متعلقة بالإدارة الضريبية:

- لا تخضع الإطارات الضريبية لتكوين واحد؛

- غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية؛

- سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري؛

- غياب الجهود للتعريف بالنظام الضريبي.²

د. الأسباب السياسية: وهي أسباب والعوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة الغش

الجبائي بعد الاستقلال التحول من سياسة رأس مالية ليبرالية إلى سياسة اشتراكية

مفروضة وتتحصر هذه الأسباب في النقاط التالية:

- الاختيار السياسي الأيديولوجي الذي اعتمدت عليه السلطات العمومية بعد الاستقلال؛³

هـ. الأسباب الاقتصادية: إن التغيرات والتحولات الاقتصادية للجزائر، تؤثر بصفة مباشرة

على سلوك المستهلك ففي حالة التوسع الاقتصادي، أي زيادة عدد المعاملات التجارية

والكتلة النقدية المتداولة كبيرة لا يلجأ المكلف لعملية التهرب الضريبي بسبب انعكاس

التكلفة الضريبية على باقي المكلفين، على العكس في أوقات الانكماش أو الازمات

الاقتصادية يلجأ المكلفون لعدم دفع الضريبة بحيث لا يمكنهم تحميل التكلفة الضريبية

على الآخرين.⁴

2. آثار التهرب والغش الضريبي في الجزائر:

تخلف ظاهرة التهرب الضريبي أثارا سلبية على الدولة والمجتمع ككل، حيث يكون تأثيرها على شتى

المجالات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية:

أ. الآثار المالية: يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة بحيث يفوت

على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق

العام على الوجه الأكمل.⁵

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص156-157.

²مغني ناصر، مرجع سابق، ص51.

³بديري جمال، عملية الرقابة الجبائية على الغش والتهرب الضريبي، رسالة ماجستير، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 01، 2008-2009، ص54-55.

⁴خلاصي رضا، مرجع سابق، ص151.

⁵ناصر مراد، مرجع سابق، ص160.

ب. الأثار الاقتصادية: تعتبر الضريبة الوسيلة المالية التي تستعملها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، فالتهرب الضريبي قد يضعف هذا التدخل بسبب النقص في الحصيلة الضريبية مما يؤدي إلى إضعاف التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق التأثير السلبي على الاستثمارات، إذ تحد الدولة من المشاريع الاستثمارية التي تقتضيها أساسيات التنمية، وتكون مضطرة للتقليل من نفقاتها، خاصة المتعلقة بالإعانات والإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية استثمار الأعوان الاقتصاديين، الشيء الذي قد يكون سببا في عرقلة النمو الاقتصادي.¹

ج. الأثار الاجتماعية: يعتبر الغش الضريبي أحد عوامل التي تعكر العلاقات الجيدة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، ويساهم في تعميق الفهوة بين الطبقات الاجتماعية وكذلك في تدهور الحس المدني بصفة عامة والحس الضريبي بصفة خاصة فلا يمنع تفضيل منفعة العامة على المنفعة الخاصة.²

رابعا: كبح الغش والتهرب الضريبي

تعتبر الضريبة من بين أهم أدوات الضبط الاقتصادي ومورد مالي أساسي في الجزائر لتمويل الخزينة العامة، التي تسمح لها بتغطية النفقات ومواجهة مختلف الأوضاع الطارئة التي تتعرض إليها، لكن بلوغ هذا الهدف يعترضه عدة معيقات من أهمها وإخطرها هو مشكلة التهرب والغش الضريبي الذي يمنع الدولة من القيام بكل نفقاتها المبرمجة والمشاريع المخططة، لذلك من الضروري مكافحة والحد من هذه الظاهرة وتطوير كل الطرق التي تتماشى مع العصر الحالي ومتطلباته في الحد ومكافحة هذه الظاهرة وهذا ما تعمل عليه الجزائر منذ الثمانينات إلى يومنا هذا حيث سوف يتم التطرق هنا إلى الوسائل المقترحة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي، وماهي السبل التي اتخذتها الجزائر للحد من هذه الظاهرة.

1. الوسائل المقترحة لمحاربة الغش والتهرب الضريبي في الجزائر:

- تبسيط النظام الضريبي؛
- إرساء نظام ضريبي عادل³؛
- تحسين التشريع الضريبي؛

¹دوداح رضوان، مرجع سابق، ص64.

²بديري جمال، مرجع سابق، ص71-72.

³مقدم عبيرات، التهرب الضريبي: أسبابه، اثاره وطرق مكافحته، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ص206-207.

- تحسين الجهاز الاداري¹؛
- تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة²؛
- تطوير الرقابة الجبائية³؛
- استقبال مستخدمي الإدارة الجبائية⁴؛
- تكوين واعلام المكلفين⁵.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور رقمه القطاع الضريبي في تحسين فعالية الرقابة، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة بها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سيتم تناول بعض الدراسات العربية ذات العلاقة بمتغير واحد على الأقل من متغيرات الدراسة الحالية:

أولاً: دراسة بن محمد راجح، قتال عبد العزيز

بعنوان "واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر رقمه النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن رقمه النظام الضريبي تحتل أهمية كبرى في هذا العصر وفي جميع القطاعات خاصة القطاع الضريبي، لدرجة أنها أصبحت مؤشر لقياس أداء الرقابة الجبائية ونقادي الغش والتهرب الضريبي.

ثانياً: دراسة إبراهيم ناصر جودة

بعنوان "التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي"، جامعة الزرقاء، الأردن، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 11 ديسمبر 2016 .

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص163.

²مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص208.

³حمد بساس، مرجع سابق، ص209.

⁴أمير جازية، مهدي رزيقة، مرجع سابق، ص472.

⁵ناصر مراد، مرجع سابق، ص168.

هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتقييم التجربة الأردنية في تطبيق وإدخال الرقمنة على القطاع الضريبي كما أنه قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القطاع الضريبي ساعد في زيادة التحصيلات الضريبية وزيادة الالتزام الطوعي بالقوانين الضريبية وكذا العمل على جذب الاستثمارات، كما أنه هناك العديد من العوامل التي حفزت وساعدت الأردن على نجاح هذه التجربة منها: امتلاكها لموارد البشرية مؤهلة ومدربة وانتشار الإنترنت والقوانين الداعمة.

ثالثا: دراسة قدوري نورة، غازي نورية

بعنوان " استراتيجية عصرنه إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية عصرنه الإدارة الضريبية وأخذها كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن عصرنه الإدارة الضريبية وإنشائها مؤسسات متخصصة تعتبر أداة قيمة وضمان سير أفضل للملفات الجبائية، وأيضا هناك تطور إيجابي لإدارة الضرائب في مجال مكافحة التهرب الضريبي، وأدت كذلك إلى تحسين وتعزيز علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سيتم تناول بعض الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بمتغير واحد على الأقل من متغيرات الدراسة الحالية:

Firstly treatise : Haozhi qi, muyu li, han zhang

The impact of media attention on corporate tax avoidance a study based on Chinese A-share listed companies, journal of international accounting auditing and taxation, volume58, december 2023

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير وألية اهتمام وسائل الإعلام بالتهرب الضريبي على الشركات، حيث أظهرت النتائج أن الشركات التي تلقى المزيد من الاهتمام الإعلامي لديها مستوى أقل من التهرب الضريبي أي أن التغطية الإعلامية يمكن أن تقلل بشكل فعال من مستوى التهرب الضريبي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اهتمام وسائل الإعلام يمكن أن يعزز بشكل فعال في الشركات على تعزيز الرقابة الداخلية بالتالي الحد من التهرب الضريبي وتعزيز حوكمتها.

Secondly treatise : SandraKhalil, Yusuf Sidani

The influence of religiosity on tax evasion attitudes in Lebanon, journal of international accounting auditing and taxation, volume40, september 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى علاقة التهرب الضريبي بالتدين وذلك من خلال المقارنة بين المسيحيين والمسلمين ودراسة الدوافع وراء التهرب الضريبي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التدين ليس متغيرا تفسيريا رئيسيا ويبدو أن هناك متغيرين ديمغرافيين وهما الدخل والتعليم لهما تأثير كبير على التهرب الضريبي.

Thirtreatise : Mahtal fella

Les enjeux de la mise en place de l'administration électronique dans le secteur fiscal en Algérie.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تحديات تحديث الإدارة وأهم الأسباب التي جعلت مشروع الجزائر الإلكترونية بالنسبة للإدارة الضريبية مشروعًا كبيرًا على أرض الواقع وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: الإدارة الإلكترونية بديل جديد يعيد النظر في علاقة المكلف بالمصالح الضريبية وتقريبهم منها، وأنها لا زالت في مراحلها الأولى ومع ذلك أصبح تطبيقها مقياسًا لتطور المؤسسات والإدارات.

خلاصة:

يتضح جليا من خلال الإطار النظري للدارسة أنه يمكن للرقمنة أن تلعب دورا هاما وفعالا في تحسين فعالية الرقابة الجبائية والنظام الضريبي ككل شريطة أن يوفر القطاع الضريبي الآليات والموارد لتحسين استخدام الرقمنة في القطاع ومنه يمكن استخلاص ما يلي: نتيجة ظهور ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واعتبارهما أحد أهم التحديات كان من الضروري تطبيق الرقمنة والرقابة الجبائية لحماية إيرادات الخزينة العمومية، وتعتبر الرقابة الجبائية أداة قانونية ووسيلة وقائية ردعية تسعى الإدارة الجبائية من خلالها للتأكد من صحة ونزاهة تصريحات المكلفين، وتساهم الرقمنة في حفظ البيانات وتخزينها بأكثر قدر

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للرقمنة والرقابة الجبائية

ممکن وتمنح فرصة عرض نفس السندات لدى العديد من المكلفين في الوقت نفسه، بالإضافة عدم تماشي رقمنة النظام الضريبي مع الرقابة الجبائية من خلال عدم تعميم نظام الرقمنة على جميع الإدارات الضريبية والقطاعات.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مركز الضرائب

لولاية برج بوعريريج

تمهيد:

منذ مطلع تسعينات القرن الماضي شرعت المديرية العامة للضرائب في إصلاحات نوعية وجدية وشملت إصلاحات تنظيمية وأخرى هيكلية، وبمطلع سنة 2000 سعت المديرية العامة إلى تبني نظام تسيير جديد: مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية للضرائب متخلية تدريجيا عن النظام القديم (مديرية، مفتشية، قبضة)، ويسمح هذا الإصلاح الهيكلي الشامل بتسهيل عملية الرقمنة والاعتماد أكثر عن الجباية العادية على حساب الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية، وبالتالي تنمية وتطوير عجلة الاقتصاد الوطني وهذا من خلال : التركيز على المحاور ونوعية الخدمة، تكييف الإجراءات الجبائية بما يخدم الإدارة والمكلف معا، إصدار نظام معلوماتي حديث "جبايتك"، إصدار بوابة الكترونية خاصة بالهيكل الكلاسيكية للتصريح والتسديد عن بعد "مساھمتك".

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى طبيعة الدراسة الميدانية، ومن ثم المصادر وأدوات جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة، بالإضافة إلى اختبارنا لصدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة أساساً في الاستبيان.

المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية

سيتم تقديم في هذا المطلب وصفاً تفصيلياً لطبيعة الدراسة الميدانية، وذلك من خلال التطرق إلى المنهج المتبع في هذه الدراسة، ونموذجها بالإضافة إلى مجتمع وعينة هذه الدراسة.

1. منهج الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية تم استخدام "المنهج الاستقرائي" لتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها من أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، الذي أعد ووزع على عينة الدراسة، وقد تمت معالجته بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS V27.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو مجموعة من المفردات والعناصر أو الأفراد التي يسعى الباحث لتعميم نتائج دراسته عليها، في حين تعتبر العينة جزء من هذا المجتمع، والتي يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها للخروج بنتائج ينتظر أن تعمم على المجتمع المسحوبة منه، وفي هذا العنصر سيتم التعريف بمجتمع الدراسة، وتحديد العينة المراد تطبيق هذه الدراسة عليها.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أعوان الرقابة في مصلحة الرقابة وأعوان مصلحة التسيير.

المطلب الثاني: مصادر وأدوات جمع البيانات والمعلومات

سيتم التطرق في هذا المطلب مختلف المصادر التي مكنتنا من مصادر الحصول على البيانات والمعلومات التي بنينا عليها دراستنا التطبيقية، بالإضافة إلى الأدوات التي قمنا باستخدامها في ذات الغرض.

1. مصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

تحصلنا على المعلومات النظرية من مجموعة من المصادر والمراجع التي بنينا عليها تصورنا النظري عن الموضوع، وعلى أساسها قمنا بصياغة الاستبيان الذي يعد أساس دراستنا التطبيقية، كما وقد حصلنا على مجموعة من البيانات التي حصلنا عليها من خلال إجابة أفراد العينة على الاستبيان والتي قمنا بمعالجتها وتحليلها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS V27.

2. أدوات جمع البيانات والمعلومات:

يعد الاستبيان من بين أهم أدوات البحث العلمي التي تستخدم في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والتي تفسر الظواهر الاقتصادية وكذا العلاقات الناشئة بين مجموعة من المتغيرات ويستخدم الاستبيان كأداة لجمع المعلومات التي لا يمكن جمعها باستخدام أدوات البحث العلمي الأخرى، وبالنظر لطبيعة موضوع دراستنا الذي يجمع بين متغيرين وبغرض تحقيق هدف هذه الدراسة المتمثل أساسا في معرفة الدور التي تلعبه الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية قمنا باستخدام الاستبيان لجمع المعلومات من عينة الدراسة والمتمثلة في موظفي مصلحة الرقابة والتسيير، وقد كانت أسئلة الاستبيان بسيطة ومغلقة.

وقد مرت أداة جمع البيانات بمجموعة من المراحل وذلك لنتحصل على معلومات ذات جودة عالية من حيث الكمية والنوعية وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أ. **تصميم الاستبيان وتوزيعه:** يمر الاستبيان بالعديد من المراحل ليصبح أداة فعالة في جمع البيانات والمعلومات ويمكن التطرق لها من خلال العناصر التالية:

- **تصميم الاستبيان:** عند تحضيرنا لهذا الاستبيان وقفنا على مجموعة من الصعوبات التي حاولنا تذللها لتكون في متناول جميع عينة الدراسة، حيث يمر إعداد هذا الاستبيان وتعيينه بعد الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة ولكي يكون الاستبيان بسيط الشكل والمضمون فقد مررنا بثلاث مراحل:

✓ **مرحلة التصميم:** في هذه المرحلة قمنا بإعداد الاستمارة بناءا على الإشكالية واعتمادا على عدة مراجع وأخذنا بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ منها:

- صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة وواضحة بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين؛

- ربط الأسئلة بالفرضيات وبالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها وتسلسلها؛

- احتواء الاستمارة على أسئلة الكارت الخماسي وهذا بغية تسهيل معالجة الإجابات وتحليلها؛ وبعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب من أجل الاطلاع عليها وإعطاء توصيات وملاحظات للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة وقدرتها على تغطية جميع جوانب البحث وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تقع فيها والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

✓ **مرحلة إعادة التصميم:** في هذه المرحلة حاولنا تبسيط وتوضيح الأسئلة لجعلها قابلة للفهم من قبل أفراد العينة ذوي الخبرة والتخصص المهنيين مع مراعاة التوصيات والملاحظات المقدمة

من قبل الأستاذ، وقمنا بالتعديل وتصحيح الأسئلة للحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

✓ **مرحلة التصميم النهائي للاستبيان:** وهي آخر مرحلة في إعداد الاستبيان حيث أخذنا بعين الاعتبار التعديلات المتوصل إليها من خلال المرحلة السابقة للحصول على الشكل النهائي للاستبيان الذي قمنا بنشره عبر رسائل خاصة إلكترونيا، وكذلك التسليم المباشر لمختلف أفراد العينة في مركز الضرائب.

- **تركيب الاستبيان:** قمنا بتصميم الاستبيان على ضوء ما تم تناوله في الجانب النظري للدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى جزئين، وافتتحنا الاستبيان بفقرة تمهيدية موضحين فيها نوع الدراسة، والموضوع الذي تعالجه، بالإضافة إلى هدفها والجهة التي يوجه لها هذا الاستبيان، مع الإشارة إلى طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان، والتأكيد على سرية المعلومات المقدمة، وأنها تستخدم لأغراض البحث العلمي، وفي نهاية الفقرة التمهيدية قدمنا شكرنا المسبق للمستقيمين مع ذكر اسم ولقب والبريد الإلكتروني للطالبتين في الأخير.

وقد تم عرض الجزء الأول والثاني للاستبيان على النحو التالي:

الجدول رقم 01: هيكل الاستبيان

عدد العبارات	البيانات	أقسام الاستبيان
الجزء الأول: البيانات الشخصية		
من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 08	المحور الأول: الرقمنة في القطاع الضريبي	الجزء الثاني: محاور الاستبيان
من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 09	المحور الثاني: الرقمنة كألية لتحسين فعالية الرقابة الجبائية	
17 عبارة	مجموع عبارات الاستبيان	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

الجزء الأول: يشمل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة والمتمثلة فيما يلي:

- السن؛

- المؤهل العلمي؛

- الرتبة في الوظيفة؛

- عدد سنوات الخبرة في الوظيفة.

الجزء الثاني: يتضمن محورين ويعبر كل من المحور الأول والثاني عن متغيرات الدراسة ولكل منهما مجموعة من الأبعاد ويمكن توضيحها بالتفصيل في العناصر التالية:

المحور الأول: من الاستبيان يحمل عنوان الرقمنة في القطاع الضريبي ويتضمن 08 عبارات كما يلي:

الجدول رقم 02: المحور الأول من الاستبيان "الرقمنة في القطاع الضريبي"

الرقم	العبارات
01	التوجه نحو رقمنة القطاع الضريبي كان عبارة عن حتمية أملت الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة
02	تعد عملية رقمنة القطاع الضريبي إحدى أهم الإصلاحات التي مست القطاع، إذ تعتبر قفزة نوعية ساهمت في تحسين عملية تسيير الملفات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة
03	توجد متابعة دائمة ومستمرة من طرف المديرية العامة للضرائب لنتائج رقمنة القطاع الضريبي بغرض الوقوف على مدى نجاح عملية الرقمنة
04	ساهمت الرقمنة في تسهيل وتحسين ظروف وإجراءات العمل مقارنة بالطريقة التقليدية
05	يبدي موظفي الإدارة الضريبية ارتياحهم للعمل بالأنظمة الرقمية الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية
06	تم تأهيل المورد البشري العامل في القطاع الضريبي على العمل ضمن الأنظمة الرقمية الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية
07	يعد نظام SAP المعتمد من طرف الإدارة الضريبية نظام فعال من خلال ما يوفره من خصائص ومن خلال سهولة استخدامه
08	ساهم نظام SAP المعتمد من طرف الإدارة الضريبية في تبسيط إجراءات العمل لأعوان الضرائب

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان الموزع

المحور الثاني: من الاستبيان يحمل عنوان الرقمنة كألية لتحسين فعالية الرقابة الجبائية ويتضمن 09 عبارات كما يلي:

الجدول رقم 03: المحور الثاني من الاستبيان "الرقمنة كألية لتحسين فعالية الرقابة الجبائية"

الرقم	العبارات
01	تسعى الإدارة الضريبية باستمرار إلى تحسين أليات الرقابة الجبائية بما يساهم في التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي
02	قوة وفعالية أنظمة الرقابة الجبائية دليل على جودة وفعالية النظام الضريبي ككل
03	ساهمت التقنيات الرقمية التي دعمت بها الإدارة الضريبية في زيادة شفافية عملية الرقابة الجبائية
04	ساهمت الرقمنة من خلال عمليات التصديق على السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي في حصر والتقليل من عدد الغشاشين والمتهربين ضريبيا
05	للرقمنة دور فعال في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال توفير الوقت والجهد، وتقليل الأخطاء خلال عملية الرقابة
06	ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية ربط الإدارة الضريبية بمختلف الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالمكلفين (بنوك، مؤسسات اقتصادية، هيئات عمومية... الخ) الامر الذي من شأنه تسهيل عملية برمجة الملفات المراد مراقبتها رقابة معمقة (التحقيق في المحاسبة، والتحقيق المصوب)
07	ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية الرقابة الشكلية الأمر الذي أدى بدوره إلى تسهيل عملية برمجة الملفات المراد مراقبتها رقابة معمقة
08	ساهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة عدد الملفات المراقبة سنويا
09	ساهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن عملية الرقابة سنويا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان الموزع

كما وقد اعتمدنا مقياس ليكارت الخماسي لقياس مدى موافقة المستقصين على كل عبارة من عبارات الاستبيان، بإعطاء لكل إجابة وزن، وسيتم تفسير النتائج وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 04: ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

الإجابات					المحاور
موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المحور الأول
موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المحور الثاني
05	04	03	02	01	الأوزان

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان المصمم.

يدرس مقياس ليكارت الخماسي آراء واتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو موضوع الدراسة ومتغيراتها، ويسهل عملية تحليل النتائج من خلال حساب الوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة على عبارات الاستبيان، وبما أن المتغير الذي يعبر عن خيارات الإجابات هو مقياس ترتيبي والأرقام الموافقة له تعبر عن الأوزان لذلك يتم حساب المدى، بحساب الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للدرجات. ومن خلال الجدول التالي يتضح أنه تم توزيع 47 استمارة بما يعادل 100% واستبعدت 0 أي ما يعادل 0%، كما أننا استرجعنا 43 استمارة قبلنا منها 43 وهي العدد النهائي أي ما يعادل نسبة 91,48 % من النسبة الكلية للاستمارات.

الجدول رقم 05: عدد الاستبيانات الموزعة، المستبعدة، والمستردة الصالحة للدراسة

عدد الاستبيانات	الموزعة	المستردة	المستبعدة	المستردة الصالحة
المجموع	47	43	0	43
النسبة المئوية	100%	91,48%	0%	91,48%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة

ب. توزيع استمارة الاستبيان:

عند إعداد الاستبيان عرضناه على الأستاذ المشرف وتمت الاستعانة ببعض موظفي مركز الضرائب لإتمام بعض النقائص وتقديم اقتراحات وإضافات تخدم الموضوع محل الدراسة، وقبل البدء في توزيع الاستبيان تم تحكيمه من طرف أساتذة ذوي كفاءة علمية ومهنية في مجال الجباية من أجل صياغة أسئلة الاستبيان بشكل مفهوم ومبسط من حيث الدقة والوضوح ومدى استخدام المصطلحات وتوظيفها والتنسيق في وضع الأسئلة وربطها بالفرضيات وطريقة طرح الأسئلة، لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية وكذا اختبار جدية أفراد العينة من خلال إدراج أسئلة غير مباشرة.

الفصل الثاني:دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج

واعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على الاتصال المباشر من خلال مقابلة أفراد العينة أثناء ممارسة مهامهم وكذا الاتصال غير المباشر والاستعانة بالأشخاص ذوي الخبرة في الميدان عن طريق الاستبيان الإلكتروني واستلمنا الإجابات على فترات وامتتع بعض المهنيين على ملئ الاستمارة لأسباب متعددة.

ت. الحدود المكانية والزمانية للدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بدور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية وتتمثل هذه الإدارة في مركز الضرائب برج بوعريريج أين تم توزيع ونشر الاستبيان على مجموعة من موظفي المركز.
- الحدود الزمانية: يرتبط مضمون هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الاستبائية والتي بدأت من الخميس 02 ماي 2024 إلى غاية 06 ماي 2024.
- الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية لهذه الدراسة في موظفي مركز الضرائب الذين تم توزيع الاستبيان عليهم.
- الحدود الموضوعية: إن موضوع هذه الدراسة يصب أساسا حول دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان

سيتم في هذا المبحث عرض لمختلف النتائج المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات التي تم التحصل عليها وكذلك تحليلها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: اختبار الصدق والثبات

يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

الجدول رقم 06: اختبار درجة الثبات

عدد الاسئلة	معامل ألفا كرونباخ	محاور الاستبيان
17	0,732	قيم معامل الثبات في جميع عبارات المحور الأول والثاني

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

من خلال الجدول السابق نجد أن عبارات الاستبيان تمتاز بالثبات حسب معامل ألفا كرونباخ الذي تجاوزت نسبته المتحققة الإجمالية %73 بالنسبة للمحورين أي أنها مقبولة بمجموع 17 عبارة، ومنه فإن قيم معامل ألفا كرونباخ المتحصل عليها تدل على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة.

ولمعالجة البيانات المجمعة من عينة الدراسة تم استخدام برنامج "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" رقم نسخة الإصدار البرنامج المستخدم هو SPSS V27 ويحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية المندرجة ضمن:

- الإحصاء الوصفي مثل: الانحراف المعياري، المتوسط الحسابي... إلخ؛
- الإحصاء الاستدلالي مثل: معامل الارتباط؛
- برنامج اكسل لرسم الأشكال البيانية.

وفيما يلي مجموعة من الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1. المدى:

لإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الجزء الثاني من الاستبيان تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات المقياس ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة بمعنى ($0,8=5/4$)، ثم نضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1) وهذا لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى، أول فئة للمتوسط الحسابي ($1,80=0,80+1$) ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: توزيع فئات المتوسط الحسابي ودلالاتها لمقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	الفئات	الدرجة	درجة المقياس
درجة منخفضة جدا	[1,8_1]	1	معارض بشدة
درجة منخفضة	[2,6_1,8]	2	معارض
درجة متوسطة	[3,4_2,6]	3	محايد
درجة عالية	[4,2_3,4]	4	موافق
درجة عالية جدا	[5_4,2]	5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين

2. متغيرات الدراسة:

- أ. **المتغيرات المستقلة:** المتغير المستقل هو الذي يؤثر في المتغير التابع والعكس غير صحيح، أي أن المتغير التابع لا يؤثر في المتغير المستقل وبالنسبة لهذه الدراسة يتمثل المتغير المستقل في الرقمنة.
- ب. **المتغيرات التابعة:** المتغير التابع هو الذي يتأثر بالمتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة ويتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في فعالية الرقابة الجبائية.
3. **التكرار والنسب المئوية:** تمت الاستعانة بالتكرار والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا لتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيان.
4. **الأشكال والرسوم البيانية:** وهي تمثيل مرئي للبيانات لتكون أوضح وأسهل للفهم مثل الرسم البياني الدائري، الأعمدة البيانية...إلخ.
5. **المتوسط الحسابي:** يتم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى موافقة أو عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ويساعد أيضا في ترتيب العبارات واتجاهات الآراء المستجوبين، وكذا تحديد مدى أهمية كل عبارة لدى أفراد العينة وتمركز إجاباتها حول قيمة العينة وتكون المتوسطات الحسابية محصورة تبعا للدرجات المعطاة لبدائل مقياس ليكرات المستخدم في الاستبيان وتكون محصورة بين 01_05 درجة.
6. **الانحراف المعياري:** حيث يقيس تشتت القيم عن وسطها الحسابي، أي قياس مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان، وكذا متغيرات الدراسة فكلما كان الانحراف أقل من الواحد كلما قل التشتت من استجابات أفراد عينة الدراسة، والعكس صحيح في حالة إذا كانت قيمة الانحراف تساوي الواحد أو تفوقه.
7. **الانحدار البسيط والمتعدد:** لدراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع إضافة إلى أنه تم اعتماد على مستوى دلالة 0,05 لاختبار الفرضيات وحساب الدلالة الإحصائية لنتائج المستجوبين، حيث يتم اختيار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى دلالة النتائج الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0,05، وهو ما يعرف بقيمة ألفا أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0,05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة يجب ألا يزيد عن 0,05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0,05.

8. مستوى المعنوية Sig أو احتمال الخطأ: يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل SPSS وعلى أساسه يتم اختيار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة، وهذا من خلال مقارنة قيمة احتمال الخطأ المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0,05.
9. معامل ألفا كرونباخ **Alpha Cronbachs**: وذلك لاختبار مدى موثوقية أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة، أي تقدير ثبات أداة الدراسة لمعامل ألفا كرونباخ والذي يعتبر من أكثر مقاييس الثبات استخداماً من طرف الباحثين، وهو يأخذ قيمة محصورة بين الصفر والواحد وكلما كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة وتقترب من الواحد فإن هذا يعتبر مؤشراً جيداً على ثبات الاستبيان.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعلومات الشخصية

بالاعتماد على الإجابات المقدمة في قسم المعلومات الشخصية تم تحديد خصائص العينة حيث يتوزع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة...) كالآتي:

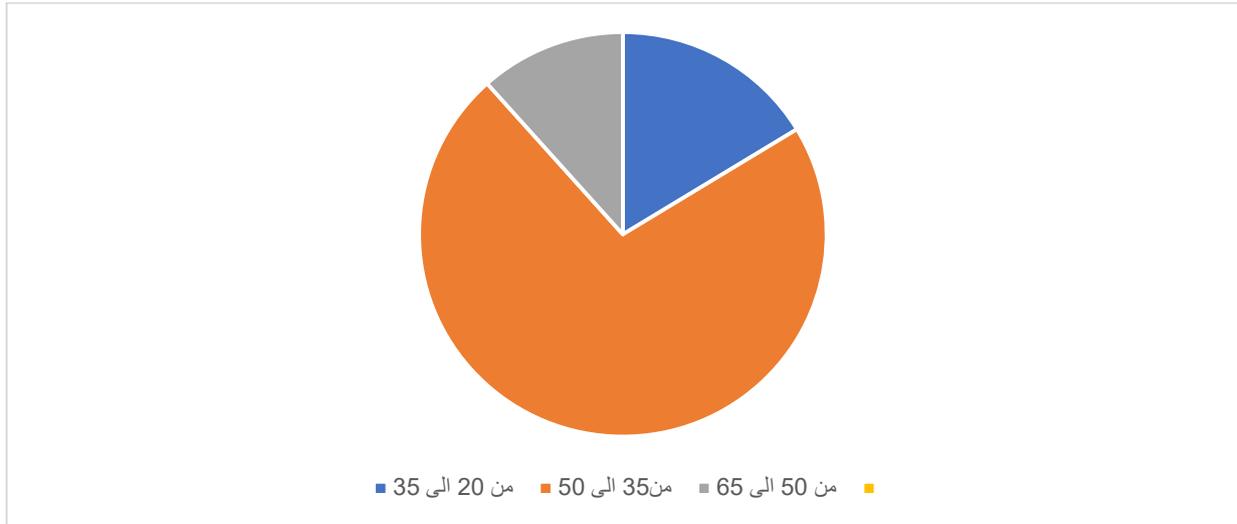
1. توزيع العينة حسب العمر

الجدول رقم 08: توزيع العينة حسب العمر

النسبة	التكرار	البيانات	
16,3 %	7	من 20 إلى 35	العمر
72,1 %	31	من 35 إلى 50	
11,6 %	5	من 50 إلى 65	
100,0 %	43	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل رقم 01: توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 43 فردا نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير العمر ب 7 أفراد من سن 20 إلى 35 سنة بنسبة 16,3%، و 31 فردا من 35 إلى 50 بنسبة 72,1%، ومن 50 إلى 65 سنة ب 5 أفراد بنسبة 11,6% وما نستنتج هنا أن معظم المستجوبين ينتمون إلى فئة الشباب وباقي الفئات بنسب أقل، الأمر الذي من شأنه زيادة جودة العينة نظرا لتناسب أعمار عينة الدراسة مع الرقمنة كإحدى التحديات التكنولوجية الحديثة.

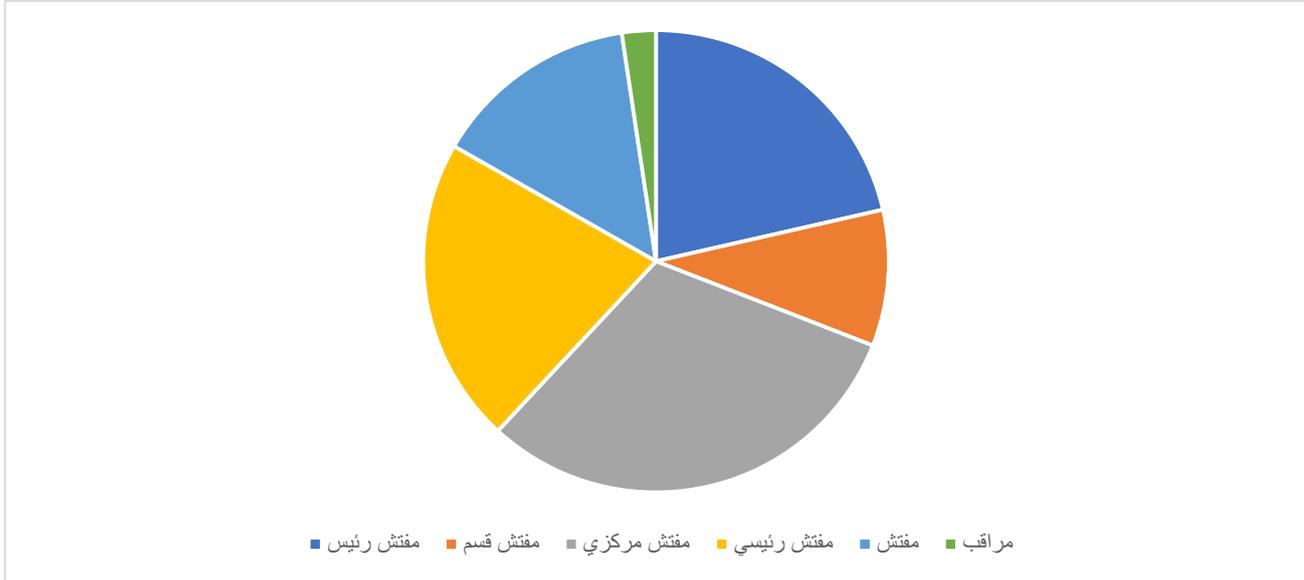
2. توزيع العينة حسب الرتبة في الوظيفة

الجدول رقم 09: توزيع العينة حسب الرتبة في الوظيفة

النسبة	التكرار	البيانات	الوظيفة
20,9%	9	مفتش رئيس	
9,3%	4	مفتش قسم	
30,2%	13	مفتش مركزي	
20,9%	9	مفتش رئيسي	
14,0%	6	مفتش	
2,3%	1	مراقب	
2,3%	1	عون معاينة	
100,0	43	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل رقم 02: توزيع العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

توزعت عينة الدراسة إلى أربعة فئات حسب الوظيفة حيث كانت النتائج كالتالي: 9 أفراد يشغلون منصب مفتش رئيس أي بنسبة 20,9%، 4 أفراد يشغلون منصب مفتش قسم أي بنسبة 9,3%، 13 فردا يشغلون منصب مفتش مركزي بنسبة 30,2%، 9 أفراد يشغلون منصب مفتش رئيسي بنسبة 20,9%، 6 أفراد يشغلون منصب مفتش بنسبة 14,0%، فرد واحد يشغل منصب مراقب بنسبة 2,3%، فرد واحد يشغل منصب عون معاينة بنسبة 2,3%.

من خلال الجدول السابق نجد أن التخصص الغالب على هذه الدراسة هو منصب مفتش مركزي بنسبة 30,2% كما هو مبين في الجدول والشكل أعلاه وهذا يعود إلى ثراء العينة بمختلف المعلومات التي مكنتها من الحصول على هذا المنصب.

3. توزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

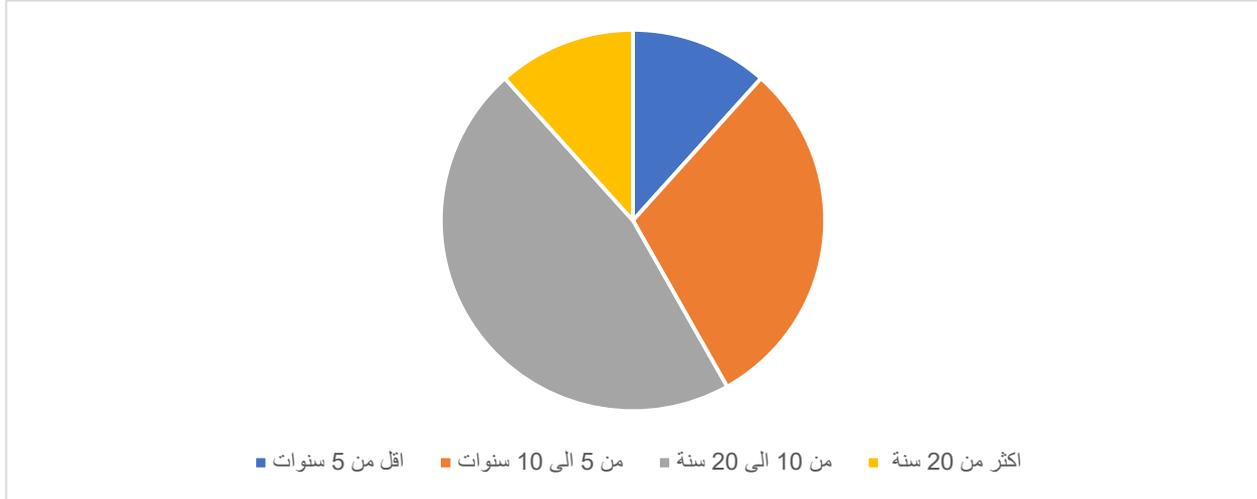
الجدول رقم 10: توزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	البيانات
11,6%	5	أقل من 5 سنوات
30,2%	13	من 5 إلى 10 سنوات
46,5%	20	من 10 إلى 20 سنة
11,6%	5	أكثر من 20 سنة

المجموع	43	%100,0
---------	----	--------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل رقم 03: توزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

توزعت عينة الدراسة حسب أربعة فئات للخبرة المهنية، 5 أفراد ذوي خبرة أقل من 5 سنوات أي بنسبة 11,6%، ثم تليها فئة من 5 إلى 10 سنوات ب: 13 فردا بنسبة 30,2%، وتليها فئة من 10 إلى 20 سنة ب: 20 فرد أي بنسبة 46,5% وتليها الفئة الأخيرة أكثر من 20 سنة ب: 5 أفراد بنسبة 11,6%. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر للخبرة المهنية مست الفئة (من 10 إلى 20) وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة كبيرة في المجال وبكل إتقان وكفاءة مما يسمح بالحصول على نتائج مرضية نظرا للخبرة المهنية التي تمتلكها عينة الدراسة في مجال الرقابة الجبائية.

4. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

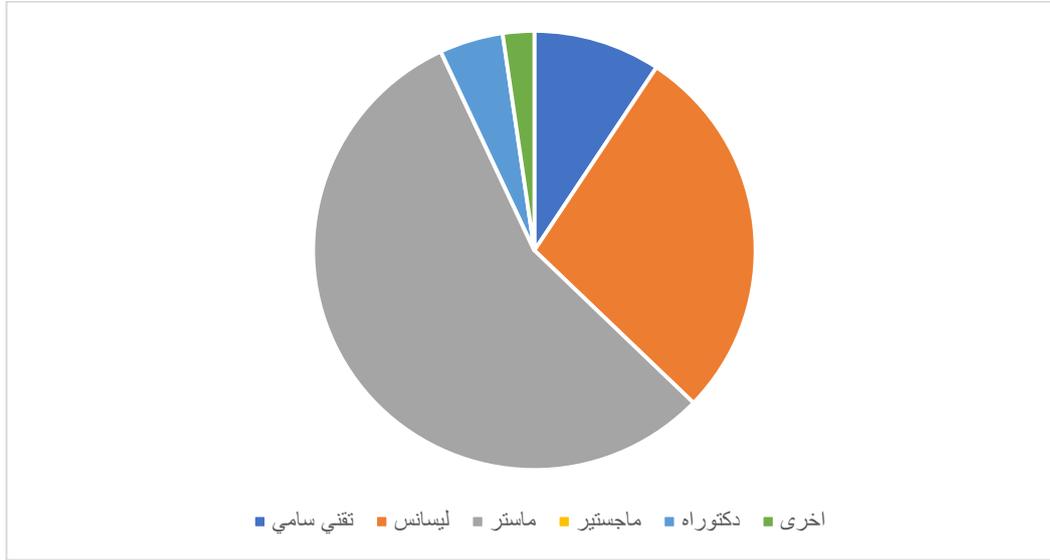
الجدول رقم 11: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	البيانات	المؤهل العلمي
%9,30	4	تقني سامي	
%27,9	12	ليسانس	
%55,8	24	ماستر	
%0	0	ماجستير	
%4,65	2	دكتوراه	
%2,3	1	أخرى	

المجموع	43	100,0
---------	----	-------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

الشكل رقم 04: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

تتكون العينة المدروسة من 43 فردا تتباين فيها مستوياتهم من شخص إلى آخر، حيث يمثل مستوى تقني سامي نسبة 0،30%، نسبة ليسانس 27،9%، نسبة ماستر 55،8%، نسبة الماجستير 0%، نسبة الدكتوراه 4،65%، نسبة الدراسات الأخرى 2،3%.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن المؤهل العلمي الغالب على هذه الدراسة هو ماستر بنسبة 55،8%، كما هو مبين في الشكل أعلاه وهذا يعود إلى الكفاءات المطلوبة عند التوظيف بعينة الدراسة، الذي يتطلب مجهودات كبيرة في متابعة تصريحات وتسديدات مجتمع الدراسة ومختلف العمليات الجبائية الأخرى.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي النسبي من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما وهذا من أجل وصف عينة الدراسة وكل عبارة من عبارات استبيان الدراسة.

1. اختبار الفرضية الأولى:

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول من الاستبيان الموجه للأفراد:

الجدول رقم 12: نتائج تحليل إجابات الافراد على عبارات المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	التوجه نحو رقمنة القطاع الضريبي كان عبارة عن حتمية أملتتها الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة	4,35	0,686	عالية جدا
02	تعد عملية رقمنة القطاع الضريبي إحدى أهم الإصلاحات التي مست القطاع، إذ تعتبر قفزة نوعية ساهمت في تحسين عملية تسيير الملفات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة	4,33	0,680	عالية جدا
03	توجد متابعة دائمة ومستمرة من طرف المديرية العامة للضرائب لنتائج رقمنة القطاع الضريبي بغرض الوقوف على مدى نجاح عملية الرقمنة	3,88	0,793	عالية
04	ساهمت الرقمنة في تسهيل وتحسين ظروف وإجراءات العمل مقارنة بالطريقة التقليدية	3,79	0,940	عالية
05	ييدي موظفي الإدارة الضريبية ارتياحهم للعمل بالأنظمة الرقمية الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية	1,56	0,666	منخفضة جدا
06	تم تأهيل المورد البشري العامل في القطاع الضريبي على العمل ضمن الأنظمة الرقمية الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية	1,49	0,631	منخفضة جدا
07	يعد نظام SAP المعتمد من طرف الإدارة الضريبية نظام فعال من خلال ما يوفره من خصائص ومن خلال سهولة استخدامه	1,49	0,631	منخفضة جدا
08	ساهم نظام SAP المعتمد من طرف الإدارة الضريبية في تبسيط إجراءات العمل لأعوان الضرائب	1,37	0,536	منخفضة جدا
	المجموع	2,7820	0,2887	متوسطة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالنسبة للعبارة رقم 01 احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة بمتوسط حسابي 4,35 حيث وافق المستجوبون بنسبة عالية جدا، وهذا كون التوجه نحو رقمنة القطاع الضريبي كان ضرورة حتمية فرضتها الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة.

تأتي العبارات (04_03_02) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين (3,79_4,33) بدرجة عالية وعالية جدا، وهذا راجع إلى أن عملية رقمنة القطاع الضريبي من بين إحدى أهم الإصلاحات التي مست القطاع وتخضع لمتابعة مستمرة من طرف المديرية العامة للضرائب وكانت لها أثر في تسهيل وتحسين ظروف العمل مقارنة بالعمل التقليدي.

أما العبارات (08_07_06_05) فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يتراوح بين (1,56_2,78) بدرجة منخفضة جدا ومتوسطة، وذلك كون ان المورد البشري يؤكد على عدم تلقيه للتكوين الكافي للعمل وفق الأنظمة الرقمية الحديثة.

2. اختبار الفرضية الثانية

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بنتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني:

الجدول رقم 13: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تسعى الإدارة الضريبية باستمرار إلى تحسين آليات الرقابة الجبائية بما يساهم في التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي	4,12	0,625	عالية
02	قوة وفعالية أنظمة الرقابة الجبائية دليل على جودة وفعالية النظام الضريبي ككل	4,09	0,868	عالية
03	ساهمت التقنيات الرقمية التي دعمت بها الإدارة الضريبية في زيادة شفافية عملية الرقابة الجبائية	3,72	0,934	عالية
04	ساهمت الرقمنة من خلال عمليات التصديق على السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي في حصر والتقليل من عدد الغشاشين والمتهربين ضريبيا	3,77	0,751	عالية
05	للقمنة دور فعال في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال توفير الوقت والجهد، وتقليل الأخطاء خلال عملية الرقابة	3,88	1,005	عالية

06	3,42	0,982	عالية	ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية ربط الإدارة الضريبية بمختلف الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالمكلفين (بنوك، مؤسسات اقتصادية، هيئات عمومية... إلخ) الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية برمجة الملفات المراد مراقبتها رقابة معمقة (التحقيق في المحاسبة، والتحقق المصوب)
07	3,53	0,909	عالية	ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية الرقابة الشكلية الأمر الذي أدى بدوره إلى تسهيل عملية برمجة الملفات المراد مراقبتها رقابة معمقة
08	1,56	0,700	منخفضة	ساهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة عدد الملفات المراقبة سنويا
09	1,67	0,566	منخفضة جدا	ساهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن عملية الرقابة سنويا
				المجموع
	3,3075	0,48785	متوسطة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

بالنسبة للعبارة رقم 01 احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى العينة بمتوسط حسابي 4,12، كون الإدارة الضريبية تسعى دائما إلى تحسين وتعزيز فعالية الرقابة الجبائية.

تأتي العبارات (02_03_04_05_06_07) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي تراوح بين (3,53_4,09) بدرجة موافقة عالية وهذا كون أن الرقمنة ساهمت في توفير الوقت والجهد وزيادة شفافية عملية الرقابة الجبائية. أما العبارات (08_09) فتأتي في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي تراوح بين (1,67_1,56) بدرجة منخفضة جدا وذلك بسبب أن الرقمنة ساهمت بنسبة منخفضة في زيادة عدد الملفات المراقبة والحصيلة الضريبية سنويا.

3. اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال هذا العنصر يتم اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وفعالية الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة، واختبار صحة الفرضية تعتمد على الانحدار البسيط بعد إثبات وجود علاقة بين المتغيرين حيث يتمثل المتغير المستقل في الرقمنة، أما المتغير التابع فهو فعالية الرقابة الجبائية، في بادئ الأمر نقوم باختيار القدرة التفسيرية للنموذج ومن ثم معالجة الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 14: نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية

مستوى الدلالة SIG	الثابت	معامل الانحدار	قيمة R ²	قيمة R	البيان
0,008	1,437	0,672	0,158	0,398	الرقمنة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V27

من خلال بيانات الجدول يظهر أن قيمة معامل الارتباط (R) التي تقيس قوة العلاقة بين بعد المتغير التابع والمتغير المستقل هي 39,8%، أي درجة ارتباط مقبولة كما أن قيمة معامل التحديد R² هي 15,8%، أي أن المتغير المستقل مسؤول عن 15,8% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والنسبة المتبقية يفسرها عوامل أخرى، عند مستوى الدلالة SIG=0,008 وهذه القيمة أقل من 0,05 مما يبين وجود أثر دال إحصائياً للرقمنة على فعالية الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه تقبل الفرضية التي تنص وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وفعالية الرقابة الجبائية حيث: Y يمثل المتغير التابع (فعالية الرقابة الجبائية)، و X يمثل المتغير المستقل (الرقمنة)، و a يمثل معامل التقاطع، و b يمثل معامل الانحدار، وعليه يمكن استخراج معادلة النموذج الخطي البسيط كما يلي:

$$Y=1,473+0,672X$$

خلاصة:

اعتمادا على نتائج الدراسة المستخلصة من آراء موظفي مركز الضرائب، فإن قطاع الضرائب يولي أهمية للرقمنة كونها دعامة أساسية للرقمي غير أن هناك العديد من المتغيرات التي تحد من زيادة تأثير الرقمنة على فعالية الرقابة الجبائية وتتعلق أساسا بعدم ارتياح المورد البشري للعمل بالنظام الرقمي الحالي وهذا حسب ما عبر عليه أفراد عينة الدراسة، كما أكد أفراد عينة الدراسة بأنهم لم يتلقوا التكوين اللازم للعمل بهذه الأنظمة الرقمية وعليه فإن تكوين المورد البشري على العمل بنظام SAP من شأنه تحسين نتائج الرقابة الجبائية والعمل على زيادة فعاليتها.

الختامة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية يمكن القول بأن الرقمنة باتت ضرورية للمكلف والعامل، وبشكل عام للقطاع الضريبي ككل والنهوض به وتطويره وزيادة إيراداته التي لها دور فعال في تمويل الخزينة العمومية، وذلك لمواكبة متطلبات العصرية والتحولت المالية والاقتصادية.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه استخدام التكنولوجيا والرقمنة في الإدارة الضريبية لتحسين فعالية الرقابة الجبائية وذلك من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الرقمنة كأسلوب حديث، وتحسين فعالية الرقابة الجبائية كهدف أساسي لها، وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة مركز الضرائب بولاية برج بوعرييج والتطرق إلى نظام SAP، الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب وفي الأخير دعمنا هذه الدراسة باستمارة استبيان لأخذ رأي عينة من المحققين الجبائين حول مدى مساهمة الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.

1. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✚ تعد رقمنة القطاع الضريبي حتمية فرضتها الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة؛
- ✚ تعد رقمنة القطاع الضريبي إحدى أهم الإصلاحات التي مست القطاع الضريبي؛
- ✚ تسعى الإدارة الجبائية باستمرار إلى التحسين المستمر لعملية الرقابة الجبائية بما يساهم في التقليل والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- ✚ ساهمت الرقمنة وخصوصاً من خلال عملية التصديق على السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي في التقليل من عدد الغشاشين والمتهربين ضريبياً.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

- ✚ على ضوء النتائج المتوصل إليها، يتم اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:
- ✚ **الفرضية الأولى:** تنص على " ييدي المحققين الجبائين التابعين لمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج ارتياحهم للعمل بالأنظمة الرقمية الحديثة" تم "نفي صحة الفرضية الأولى"، فحسب رأي أفراد عينة الدراسة فإن رقمنة القطاع الضريبي ساهمت في تحسين ظروف العمل ولكن على الرغم من هذا، فإن المحققين الجبائين لا يبدون ارتياحهم للعمل بالأنظمة الرقمية الحديثى؛
- ✚ **الفرضية الثانية:** تنص على " توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وفعالية الرقابة الجبائية"، حيث تم "تأكيد صحة الفرضية الثانية" باعتبار أن رقمنة القطاع الضريبي ساهمت في تحسين فعالية الرقابة الجبائية بتأثير يقدر بحوالي 15 %، وهذا ما يؤكد وجود متغيرات

أخرى من شأنها تحسين فعالية الرقابة الجبائية على غرار تكوين أعوان الضرائب، تحسين ظروف العمل ضمن الأنظمة الرقمية، زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة ... إلخ؛

➤ **الفرضية الثالثة:** تنص على "تعد الرقمنة المتغير الأكثر تأثيراً في تحسين فعالية الرقابة الجبائية" تم نفي صحة الفرضية الثالثة"، بحيث أن الرقمنة تساهم بأثر منخفض نوعاً ما في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة عدد الملفات المراقبة وكذا من خلال زيادة الحصيلة الجبائية.

3. الاقتراحات:

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقديمها:

- ضرورة تكوين موارد بشرية مؤهلة للتأقلم مع الأنظمة الرقمية الجديدة؛
- زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين وفهم القوانين للتقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- تطوير آليات التظلم والاستئناف الإلكتروني لضمان حقوق المكلفين وتعزيز ثقتهم بالنظام الضريبي؛
- زيادة فعالية الرقابة الجبائية لتحديد مخاطر التهرب الضريبي بشكل استباقي؛
- تقديم برامج تدريبية وتوعوية للمكلفين لتعزيز الوعي الضريبي؛
- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين من خلال تقديم خدمات أفضل وتسهيل العمليات الضريبية.

4. أفاق الدراسة:

بغرض الاستمرار في عملية البحث في هذا الموضوع، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي من شأنها أن تمثل آفاقاً لدراسات مستقبلية:

- العوامل المؤثرة في زيادة فعالية الرقابة الجبائية؛
- رقمنة القطاع البنكي ودوره في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- أثر التدريب والتكوين المهنيين على زيادة كفاءة المحققين الجبائيين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد فرج أحمد، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009.

2. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. روبال نورالدين، تأثير نظام المعلومات للتطبيقات والإنتاج في تحسين التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، 2020-2021.

2. كشاوي إلياس، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

3. دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

4. خلاصي رضا، تحليل ظاهرة الغش الجبائي، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5. حسينة بن فارس، إشكالية التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.

6. رجال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

7. مغني ناصر، دراسة تقييمية للتهرب الضريبي من خلال مؤشرات الأداء، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009-2010.

8. بدري جمال، عملية الرقابة الجبائية على الغش والتهرب الضريبي، رسالة ماجستير، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجزائر 01، 2008-2009.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

1. ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة البويرة، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

2. ماجدة عبد الشافي محمد، الرقمنة كآلية لإعادة هندسة المرافق العامة للحد من الفساد الإداري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بنها، المجلد 09، العدد 01، مارس 2023.

3. عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، المجلد 04، العدد 07، 2017.
4. حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة، المتطلبات والعوائد - تجارب دولية-دروس وعبر المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، جامعة الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2020.
5. شلالى عبد القادر، عمارة منال، محمد هاني، أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، جامعة البويرة، 18-19 أبريل، 2018.
6. تيت عامر، عصرنة الإدارة الجبائية وأثرها على أداء النظام الجبائي الجزائري، مركز ضرائب برج بوعرييج، 11 ماي 2023.
7. وسان أحمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 17، جانفي 2017.
8. خير الدين شرواطي، دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، المجلد 17، العدد 01، 2022.
9. قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 02، 2022.
10. عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتك "دراسة تقييمية"، الملتقى الدولي حول البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية" الفرص، التحديات والآفاق"، جامعة الوادي، 2022.
11. أمال حداش، ناصر شارفي، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد: 08، العدد: 01.
12. قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02.
13. عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، لامية لحيلح، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 07، العدد: 02.

14. ناصر شارعي، أيوب نجار، دور الرقابة الجبائية في تعزيز جودة القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 02، العدد: 19.
15. عيسى سماعين، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 12، 2019.
16. ميدوني سيد احمد، الإصلاح الجبائي في الجزائر ودور مصالح المراقبة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
17. عوادي مصطفى، رجال نصر، عيدة أنور، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019.
18. خالد عيادة عليمت، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 09، 2013.
19. طاهر شاوش فاطمة، الغش الضريبي، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2019.
20. رميساء بنادي، السعيد خويلدي، العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020.
21. خالد عيادة عليمت، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، 2013.
22. مكاحلية محي الدين، لراي سفيان، مساهمة التدقيق الجبائي في كبح سلوك التهرب الضريبي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01.
23. مقدم عبيرات، التهرب الضريبي: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.

رابعاً: التشريعات القانونية

1. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محدث 2023، المادة 193-01.

الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج الاستبيان

دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.....دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية برج بوعريريج



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشري الابراهيمي -برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



استبيان

في إطار إجراء دراسة حول: "دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية"، وهذا كأحد متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص: "محاسبة وجبائية معمقة"، من جامعة محمد البشير الابراهيمي -برج بوعريريج-، إذ تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة رقمنة القطاع الضريبي في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.

وكما عهدنا منكم دوماً الاهتمام الكبير بالأبحاث ذات العلاقة بتحسين فعالية الإدارة الضريبية الجزائرية، والاستعداد الدائم منكم لمد يد العون للأبحاث التي تخدم الصالح العام، فإننا نأمل تعاونكم من خلال الإجابة على محاور هذا الاستبيان بكل شفافية وموضوعية، لما لرأيكم من تأثير مباشر على نتائج هذه الدراسة.

كما نؤكد لسيادتكم أن كل المعلومات المستقاة من إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، فضلا عن منحكم الحق في طلب النتائج المتوصل إليها بعد الانتهاء من إجراء هذه الدراسة.

<<نتقدم بالشكر على جهودكم وحسن تعاونكم>>

الدراسة من إعداد:

- نوال بن هدوقة، الايميل: nawal.benhadouga@gmail.com

- زليخة عباش، الايميل: zleikha.abbas@gmail.com



دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.....دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية برج بوعريبيج

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1- السن:

من 20 الى 35

من 35 الى 50

من 50 الى 65

أكبر من 65

2- المؤهل العلمي:

تقني سامي

ليسانس

ماستر

ماجستير

دكتوراه

أخرى أذكرها

3- الرتبة في الوظيفة:

مفتش رئيس

مفتش قسم

مفتش مركزي

مفتش رئيسي

مفتش

مراقب

عون معاينة

4- عدد سنوات الخبرة في الوظيفة:

أقل من خمس (05) سنوات

من خمس (05) سنوات إلى عشر (10)

سنوات

أكثر من (10) سنوات وأقل من

عشرون (20) سنة

أكثر من عشرون (20) سنة

دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.....دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية برج بوعرييج

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

معارض	معارض	محايد	موافق	مؤيدة	العبارات	
					التوجه نحو رقمنة القطاع الضريبي كان عبارة عن حتمية أملت فيها الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة	01
					تعد عملية رقمنة القطاع الضريبي إحدى أهم الاصلاحات التي مست القطاع، إذ تعتبر قفزة نوعية ساهمت في تحسين عملية تسيير الملفات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة	02
					توجد متابعة دائمة ومستمرة من طرف المديرية العامة للضرائب لنتائج رقمنة القطاع الضريبي بغرض الوقوف على مدى نجاح عملية الرقمنة	03
					ساهمت الرقمنة في تسهيل وتحسين ظروف وإجراءات العمل مقارنة بالطريقة التقليدية	04
					ييدي موظفي الإدارة الضريبية ارتياحهم للعمل بالأنظمة الرقمية الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية	05
					تم تأهيل المورد البشري العامل في القطاع الضريبي على العمل ضمن الأنظمة الرقمية الحديثة المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية	06
					يعد نظام SAP المعتمد من طرف الإدارة الضريبية نظام فعال من خلال ما يوفره من خصائص ومن خلال سهولة استخدامه	07
					ساهم نظام SAP المعتمد من طرف الإدارة الضريبية في تبسيط إجراءات العمل لأعوان	08

المحور الأول: الرقمنة في القطاع الضريبي

دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.....دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية برج بوعريريج

الضرائب					
معارض	بشلة	معارض	مجايد	مواقف	بشلة
العبارات					
					01 تسعى الإدارة الضريبية باستمرار إلى تحسين آليات الرقابة الجبائية بما يساهم في التقليل من ظاهري الغش والتهرب الضريبي
					02 قوة وفعالية أنظمة الرقابة الجبائية دليل على جودة وفعالية النظام الضريبي ككل
					03 ساهمت التقنيات الرقمية التي دُعمت بها الإدارة الضريبية في زيادة شفافية عملية الرقابة الجبائية
					04 ساهمت الرقمنة من خلال عمليات التصديق على السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي في حصر والتقليل من عدد العشاشين والمتهربين ضريبياً
					05 للرقمنة دور فعال في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال توفير الوقت والجهد، وتقليل الأخطاء خلال عملية الرقابة
					06 ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية ربط الإدارة الضريبية بمختلف الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالمكلفين (بنوك، مؤسسات اقتصادية، هيئات عمومية... إلخ) الأمر الذي من شأنه تسهيل إجراءات التحقق من المعلومات المقدمة من طرف المكلفين الخاضعين لعملية الرقابة
					07 ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية الرقابة الشكلية الأمر الذي أدى بدوره إلى تسهيل عملية برمجة الملفات المراد مراقبتها رقابة معمقة (التحقيق في الخساسة، والتحقق المصوب)
					08 ساهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من

الخوارج الثاني: الرقمنة كأداة لتحسين فعالية الرقابة الجبائية

دور الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.....دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية برج بوعريريج

					خلال زيادة عدد الملفات المراقبة سنوياً	
					سأهت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن عملية الرقابة سنوياً	09

نشكر لكم حسن تعاونكم.

الملحق رقم 02: مخرجات معالجة البيانات المجمعة عن طريق الاستبيان باستعمال برنامج SPSS

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,732	17

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20 إلى 35	7	16,3	16,3	16,3
	من 30 إلى 50	31	72,1	72,1	88,4
	من 50 إلى 65	5	11,6	11,6	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

الرتبة في الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مفتش رئيس	9	20,9	20,9	20,9
	مفتش قسم	4	9,3	9,3	30,2
	مفتش مركزي	13	30,2	30,2	60,5
	مفتش رئيسي	9	20,9	20,9	81,4
	مفتش	6	14,0	14,0	95,3
	مراقب	1	2,3	2,3	97,7
	عون معاينة	1	2,3	2,3	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	11,6	11,6	11,6
	من 5 إلى 10 سنوات	13	30,2	30,2	41,9
	من 10 إلى 20 سنة	20	46,5	46,5	88,4
	أكثر من 20 سنة	5	11,6	11,6	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
---	---------	---------	---------	------------

التوجه نحو رقمنة القطاع الضريبي كان عبارة عن حتمية أملت لها الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة	43	2	5	4,35	,686
تعد عملية رقمنة القطاع الضريبي إحدى أهم الإصلاحات التي مست القطاع	43	3	5	4,33	,680
توجد متابعة دائمة ومستمرة من طرف المديرية العامة للضرائب لنتائج رقمنة القطاع الضريبي	43	2	5	3,88	,793
ساهمت الرقمنة في تسهيل وتحسين ظروف وإجراءات العمل مقارنة بالطريقة التقليدية	43	2	5	3,79	,940
يؤدي موظفي الإدارة الضريبية ارتياحهم للعمل بالأنظمة الرقمية الحديثة	43	1	4	1,56	,666
تم تأهيل المورد البشري العامل في القطاع الضريبي على العمل ضمن الأنظمة الرقمية الحديثة	43	1	3	1,49	,631
المعتمد من طرف SAP يعد نظام الإدارة الضريبية نظام فعال	43	1	3	1,49	,631
المعتمد من طرف SAP ساهم نظام الإدارة الضريبية في تبسيط إجراءات العمل لأعوان الضرائب	43	1	3	1,37	,536
الرقمنة	43	2,13	3,50	2,7820	,28879
N valide (liste)	43				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تسعى الإدارة الضريبية باستمرار إلى تحسين آليات الرقابة الجبائية	43	3	5	4,12	,625
قوة وفعالية أنظمة الرقابة الجبائية دليل على جودة وفعالية النظام الضريبي ككل	43	2	5	4,09	,868
ساهمت التقنيات الرقمية التي دُعمت بها الإدارة الضريبية في زيادة شفافية عملية الرقابة الجبائية	43	2	5	3,72	,934
ساهمت الرقمنة من خلال عمليات التصديق على السجل التجاري ورقم... التعريف الجبائي	43	2	5	3,77	,751
للرقمنة دور فعال في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال توفير الوقت... والجهد	43	1	5	3,88	1,005
ساهمت الرقمنة في تسهيل عملية ربط الإدارة الضريبية بمختلف الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالمكلفين	43	1	5	3,42	,982

سأهمت الرقمنة في تسهيل عملية الرقابة الشكليه الأمر الذي أدى بدوره إلى تسهيل عملية برمجة الملفات المراد مراقبتها رقابة معمقة	43	1	5	3,53	,909
سأهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة عدد الملفات المراقبة سنوياً	43	1	4	1,56	,700
سأهمت الرقمنة في تحسين فعالية الرقابة الجبائية من خلال زيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن عملية الرقابة سنوياً	43	1	3	1,67	,566
الرقابة	43	1,67	4,22	3,3075	,48785
N valide (liste)	43				

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,398 ^a	,158	,138	,45298

a. Prédicteurs : (Constante), الرقمنة

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1					
Régression	1,583	1	1,583	7,716	,008 ^b
de Student	8,413	41	,205		
Total	9,996	42			

a. Variable dépendante : الرقابة

b. Prédicteurs : (Constante), الرقمنة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.
	B	Erreur standard	Bêta	t	
1					
(Constante)	1,437	,677		2,123	,040
الرقمنة	,672	,242	,398	2,778	,008

a. Variable dépendante : الرقابة

الملحق رقم 03: وثيقة السماح بالتربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 République Algérienne Démocratique et Populaire
 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
 Ministère de l'Enseignement Supérieur Et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بشير الإبراهيمي - بروج بوعربريج
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
 قسم العلوم المالية والمحاسبة

Université Mohammed Bacheir El-Brabimi - B.B.A.
 Faculté des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion
 Département des sciences finance et comptabilité

بروج بوعربريج يوم 2023/10/24

إلى السيد : مدير مديرية الضرائب

الموضوع: طلب استقبال الطلبة.

في إطار التعاون بين الجامعة ومحيطها، ومساهمة منكم في تكوين الطلبة عن طريق تطبيق معلوماتهم النظرية على الواقع والاحتكاك بواقع المؤسسات، فإن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وحرصا منها على تحسين مستوى وكفاءة طلبةنا في مختلف التخصصات تلجأ إليكم وترجو من سيادتكم المساهمة ومد يد العون لنا في هذه المهمة النبيلة من خلال الإشراف على الطلبة الذين وجهوا إلى مؤسستكم ومدعمهم بكامل المعلومات التي يحتاجونها في إعداد بحثهم (وثائق، تقارير نشاط،...) وتمكينهم من إجراء المقابلات الضرورية التي قد تتطلبها مقتضيات عملهم.

وعليه، نضع بين أيديكم طلبة السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وحماية معقمة لأتية أمتابهم :

- عاش زوليخة
 - بن هدووقة نوال

تقبلوا منا سيدي أسمى عبارات التقدير والإحترام.

رأي المؤسسة المستقبلة
 المدير الولائي للضرائب (بالسماوية)
 المدير الفرعي للرقابة
 الفرقة المدبسة
 الفرقة للوسائل
 16 AVR.

رئيس القسم

العنوان: جامعة محمد بشير الإبراهيمي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - بروج بوعربريج - الجزائر
 هاتف البرج: 00 213 35 66 64 78 - هاتف بكنة: 00 213 35 66 65 61 - فاكس: 00 213 35 66 64 78